دليل بحثي عن مكافحة الفساد في عكّار

أيار 2023

إعداد سامر الحجار، سامر أنوس و مجد الايوبي
معهد طرابلس لدراسة السياسات

SHIFT | SOCIAL INNOVATION HUB

TIPS
معهد طرابلس لدراسة السياسات
Tripoli Institute for Policy Studies

دليل بحثي عن مكافحة الفساد في عكار

فـهرس المـحـتويـات

١ ملخص تنفيذي

٢ مقدمة

٣ منهجية البحث

٤ تعريف الفساد
ما هو الفساد؟
صور جريمة الفساد في القانون اللبناني
عقوبات جرائم الفساد في قانون العقوبات اللبناني

٥ الإطار القانوني لمكافحة الفساد في لبنان
النصوص القانونية
الأجهزة الرقابية في لبنان

٦ مسار مكافحة الفساد على الصعيد القانوني

٧ العمل مع الناشطين في عكار

٨ قضايا تحوم حولها شبهات فساد في عكار

٩ جدول الرصد لقضايا تحوم حولها شبهات فساد في عكار

١٠ التوصيات
توصيات الخبراء
توصيات المعهد

١١ الخاتمة

١٢ الملحق

EXECUTIVE SUMMARY

This white paper outlines a model to fight corruption on a local level in Lebanon. The paper presents a definition of corruption and the legal framework comprising of existing laws and regulatory bodies that activists can use in their fight against corruption with a special focus on their use on a local level.

The efforts of more than 10 political activists from Akkar to identify corruption cases in their region are reported and the major themes and aspirations that have emerged from four roundtables conducted over the course of two months are summarized. The views of two experts who participated in the roundtables were used to clearly understand the challenges facing the work of the activists and the context they are operating in.

The paper also reviews and summarizes corruption cases in Akkar through interviews and analyses of news reports covering corruption cases in Tripoli in the last 10 years. The major cases that were highlighted: unauthorized occupation of public and awkaf land, waste of public money by municipal officials, ministries and CDR, smuggling activities protected by officials and politicians, and environmental crimes covered by politicians.

Finally, recommendations for advocacy and future action plans are provided to ensure the sustainability of the initiative.

١ | مـلخّـص تـنفيذي

يقدم هذا الدليل البحثي نموذجًا لمحاربة الفساد على المستوى المحلي في لبنان عبر تعريف الفساد وتقديم الإطار القانوني الذي يتألف من القوانين المرعية الإجراء والهيئات الرقابية التي يمكن للناشطين اللجوء إليها في مكافحتهم للفساد مع التركيز بشكل خاص على استخدامها على المستوى المحلي.

يلخص الدليل جهود أكثر من ١٠ ناشطين سياسيين من عكار في تحديد قضايا الفساد في منطقتهم وتلخيص المحاور والتطلعات الرئيسية التي انبثقت عن أربع جلسات مستديرة عقدت على مدار شهرين. تم استخدام آراء خبيرين شاركا في طاولات مستديرة لفهم التحديات التي تواجه عمل النشاطين والسياق الذي يعملون فيه بوضوح. كما يستعرض هذا الدليل ويلخص قضايا الفساد في عكار من خلال مقابلات وتحليلات لتقارير إخبارية تغطي قضايا الفساد في عكار في السنوات العشر الماضية. تم تسليط الضوء على قضايا الفساد التالية: التعديات على الأملاك العامة والأوقاف ، وإهدار المال العام من قبل مسؤولي البلديات والوزارات ومجلس الإنماء والإعمار، وأنشطة التهريب والجرائم البيئية التي يغطيها المسؤولون والسياسيون.

في الختام، تم تقديم توصيات للمناصرة وخطط العمل المستقبلية لضمان إستدامة المبادرة.

٢ مـقـدّمـة

إحتل لبنان المركز 154 في تصنيف الدول الأكثر فسادًا في العالم لعام 2021 بحسب منظمة "الشفافية العالمية" وسط عجز الدولة اللبنانية التام في تقديم الخدمات والاحتياجات الأساسية لمواطنيها وغياب المساءلة والمحاسبة والحكم الرشيد.

في العقدين الاخيرين تصاعدت مستويات الفساد بشكل كبير، خاصة في المناطق المهمشة مثل طرابلس وعكار، والتي كانت تعاني من غياب تام لحكم القانون والمحاسبة. أدت الزبائنية والمحسوبية وغياب الشفافية إلى سوء الإدارة على المستويين الوطني والمحلي مما أثر على إنتاجية وكفاءة السلطات المحلية.

يقدم هذا الدليل البحثي مواد ومعلومات تساهم في تمكين المجتمع المحلي من جمعيات وحركات سياسية وناشطين في معركة مكافحة الفساد في عكار عبر تسليط الضوء على القوانين والتشريعات التي تساهم في تعزيز الحكم الرشيد والشفافية للحد من الفساد على الصعيد المحلي والوطني.

يتناول هذا الدليل بعض قضايا الفساد في عكار التي تسببت في هدر ملايين الدولارات نظراً لسوء الإدارة وغياب التخطيط الذي كان في غالب الأحيان متعمداً كما يظهر في العديد من الملفات التي يتناولها هذا الدليل.

معهد طرابلس لدراسة السياسات

يعاني الشمال بشكل خاص من غياب السياسات على المستوى المحلي وشح في صنع السياسات القائمة على البحث المعرفي والميداني. بناءً على هذا الواقع، تم تأسيس معهد طرابلس لدراسة السياسات TIPS من أجل تقديم إقتراحات وحلول للقضايا الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الملحّة والتوسط بين الباحثين وصناع القرار.

شيفت

شيفت هو مركز للإبتكار الإجتماعي يقود التحول في مناطق ما بعد الصراع و/أو المناطق المهمشة نحو مجتمعات مسالمة و مزدهرة وذلك من خلال جمع الناس لبناء القدرات وزيادة الوعي وخلق الفرص وتعزيز نماذج النجاح والتوجيه.

أهمية مكافحة الفساد على الصعيد المحلي

على الصعيد الوطني، ساهمت إنتفاضة 17 تشرين وما رافقها من زخم مطلبي ونقاش عام حول أسباب الانهيار الإقتصادي على تظهير الفساد في لبنان كتحدي أساسي في مجتمعنا. عالجت الكثير من الابحاث والتقارير موضوع الفساد في الإدارات الرسمية والمناقصات العمومية (مبنى تاتش، صفقات الفيول المغشوش، معامل الكهرباء، السدود، الدواء، التهرب الضريبي، المنطقة الحرة، مجلس الانماء والاعمار، الخ).

أما على الصعيد البلدي المحلي، لا يوجد توثيق كافٍ وكامل عن الفساد وتأثيره على ثقة المواطنين بالدولة اللبنانية ومؤسساتها وعلى جودة الخدمات في المرافق العامة، إلا أنه من خلال بحثنا يتبين أن الفساد على الصعيد المحلي ينقسم إلى 4 أنواع وهي:

1- **الرشوة والتزوير:** وهي أساليب مستخدمة من قبل بعض المسؤولين والموظفين العموميين من أجل تحقيق مكاسب شخصية لنفسهم. أنظر الى قضية القرقف.

2- **التوظيف المبني على المحسوبيات:** حيث يتم توظيف الأشخاص بطريقة غير شفافة لا تراعي الصالح العام وبدون إعتماد معايير واضحة للتوظيف. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على عقود المياومين والعقود قصيرة المدة وعلى المشاريع الممولة من الجهات المانحة.

3- **الهدر والتبديد:** حيث يتم إنفاق المال العام بطريقة غير مسؤولة وغير رشيدة تؤدي إلى هدر الأموال العمومية وإلى تدهور الخدمات في البلدية.

4- **غياب الشفافية في إجراءات الشراء العام** كالصيانة والتلزيمات والعقود الإستشارية. يظهر هذا جليا في التلزيمات التي تعقد ضمن المشاريع الكبرى المنضوية تحت اتحاد البلديات .

عكار تمتد محافظة عكار على مساحة 776 كيلومتراً مربعاً وتضم 216 قرية وبلدة ويبلغ عدد سكانها نحو 350 ألف مواطن لبناني و200 ألف لاجئ سوري (من بينهم 106 آلاف مسجّل مع الأمم المتحدة) ونحو 40 ألف لاجئ فلسطيني.*

* المرجع: https://tinyurl.com/3x2fk85r

إضافة إلى الحرمان المزمن الذي أدى إلى تصنيفها من أكثر المناطق اللبنانية فقراً، عانت عكار لعقود من سوء الإدارة والفساد مما جعل بناها التحتية من الأسوء في لبنان ومرافقها الخدماتية شبه مشلولة جراء غياب المحاسبة.

عكار ثاني أكبر منطقة زراعية في لبنان بعد سهل البقاع وتضم غابات وأحراشاً وتنوعاً بيئياً لا مثيل له في شرق البحر الأبيض المتوسط إلا أنها تعاني من إعتداءات بيئية وسطو على الأملاك العامة من قبل نافذين بشكل مستمر.

ساهمت إنتفاضة 17 تشرين في تعزيز الحراك المدني والمطلبي في لبنان عامة والشمال وعكار خاصة مما أدى إلى فضح مكامن الفساد في الدولة على صعيد المشاريع الكبرى التي قامت بها مختلف الوزارات ومجلس الانماء والاعمار (كالنفايات، البنى التحتية وتعبيد الطرقات، الخ) وعلى صعيد خدمات مؤسسات الدولة الإدارية والبلديات (رشاوي ومحسوبيات).

تخضع البلديات في لبنان إلى نظام إنتخابي يجعلها أسيرة لعبة التنافس بين العائلات والتجمعات الصغيرة فتصبح عرضة لإستغلال المرجعيات السياسية لها. هذه الإخيرة، أي المرجعيات السياسية، غالباً ما تتحكم في قرارات مجالس البلدية وتؤثر على عملية صناعة القرار وتنفيذه على الصعيد المحلي مما يتعارض مع إستقلالية السلطة المحلية المنتخبة من جهة، ويؤدي إلى تردي جودة الخدمات وغياب المحاسبة والشفافية من جهة اخرى.

بسبب بعد عكار جغرافياً عن المركز، بقيت ملفات الفساد في عكار منسية وبعيدة عن الأضواء إذ إن الإعلام، وهو العامل الأساسي في تظهير جهود مكافحة الفساد إلى العلن والتأثير بالرأي العام، كان وجوده خجولًا كل ما دعت الحاجة إليه. ففي عكار تبقى معظم ملفات الفساد خفية وبعيدة عن إهتمام الجمهور نظراً لضعف البنية الإعلامية في المنطقة وغياب الدعم القانوني التقني لمحاربي الفساد.

بالنتيجة، أدت هذه العوامل إلى المزيد من النهب للمال العام و كرّست سياسة الإفلات من العقاب في عكار.

٣ منهجية البحث

على مدار شهرين شارك ناشطون وناشطات من عكار في حلقات نقاش تشاركية تمحورت حول مواضيع الفساد وتعريفاته القانونية الدولية والمحلية تم فيها عرض ملفات الفساد المستشري على الصعيدين المحلي والبلدي. حلل المجتمعون في هذه الجلسات أولويات التدخل وملفات الفساد الأكثر إلحاحاً من خلال إعتماد مصفوفة ايزنهاور "**Eisenhower Matrix**".

كما تم عرض ومناقشة الآليات القانونية والإدارية لمكافحة الفساد في لبنان وبعض قصص النجاح في معارك مكافحة الفساد ضد مختلف الوزارات.

ومن أجل تمكين المشاركين و تطوير معرفتهم القانونية و مهاراتهم السياسية تم دعوة المحامي نزار صاغية، المدير التنفيذي للمفكرة القانونية، والدكتور أنطوان ضاهر، الخبير والمناضل البيئي، اللذان اسهبا في عرض القوانين والتحديات وطرق العمل محلياً. كما خصصت جلسة أخيرة لموضوع المناصرة وضرورة تشكيل قوة ضغط، مسلحة بالقوانين والاليات المتعددة لمواجهة الفساد وكشف المرتكبين.

بعد إنتهاء الجلسات، قام الفريق البحثي في معهد طرابلس لدراسة السياسات بمراجعة الصحف اللبنانية منذ عام 2013 حتى عام 2023 لجمع وتحليل أخبار الفساد في عكار.

٤ تعريف الفساد

أولاً: ما هو الفساد؟

لا بـدّ لأي ورقـة بحثيـة أن تحـدد وتعـرف بشـكل واضـح موضـوع البحـث الأساسـي التـي تتناولـه وذلـك تفادياً للإلتباسـات التي قـد تطرأ اثناء إعدادها مـن جهـة ومنعاً للاشـتباهات التي قـد ترد اثناء القـراءة مـن جهـة اخـرى.

تـزداد صحـة هـذا الأمـر عندمـا يكـون موضـوع البحـث موضوعاً ذات بعدٍ عـام تتداخل فيه المفاهيم الاجتماعية والاقتصاديـة والقانونيـة والثقافيـة والسياسـية، كمـا هـو الحـال بالنسـبة لموضـوع "الفسـاد".

سـنتطرق فـي تعريفنـا للفسـاد إلـى المفهـوم المتـداول للفسـاد فـي المرحلـة الأولـى (أ) قبـل الإنتقـال الـى المفهـوم العلمـي المعتمـد فـي القانـون اللبنانـي فـي المرحلـة الثانيـة (ب).

أ) التعريف المتداول/الشعبي للفساد

مـع تراجـع ثقـة المواطنيـن وإزديـاد الأعمـال المشـبوهة علـى صعيـد الدولـة اللبنانيـة، شـاع مصطلحـاً لغويـاً عُـرف ب"الفسـاد" بيـن الشـعب اللبنانـي لوصـف أعمـال مخالفـة للقوانيـن والأنظمـة مرعيـة الإجـراء يقـوم بهـا شـخص مـا فـي موقـع سـلطة مـن أجـل الحصـول علـى مكاسـب غيـر شـرعية.

بالرغـم مـن وضـوح المفهـوم، سـرعان مـا تبيـن لنـا اثنـاء الجلسـات التـي اقيمـت فـي طرابلـس وعـكار مـع الناشـطين السياسـيين، أنـه يوجـد إختـلاف فـي التعاريـف المعطـاة، اذ ان كل فـرد عـرّف الفسـاد بنـاء علـى خلفيتـه وخبرتـه.
هـذه التعريفـات المتداولـة، علـى أهميتهـا، تشـكل عائـق مـن الناحيـة العلميـة إذ أنهـا تحمـل التأويـل وتتسـم بالطابـع الذاتـي وبالتالـي تفتـح المجـال واسـعاً للإستنسـابية فـي التطبيـق.

بنـاء علـى ذلـك، وتفادياً للإلتباسـات التـي قـد تقـع علـى أثـر غمـوض التعريـف، وجدنـا انـه مـن الضـرورة إعتمـاد تعريـف قانونـي وعلمـي واضـح يحـدد بشـكل موضوعـي الأعمـال التـي تقـع ضمـن خانـة الفسـاد وتلـك التـي لا تقـع ضمنـه.

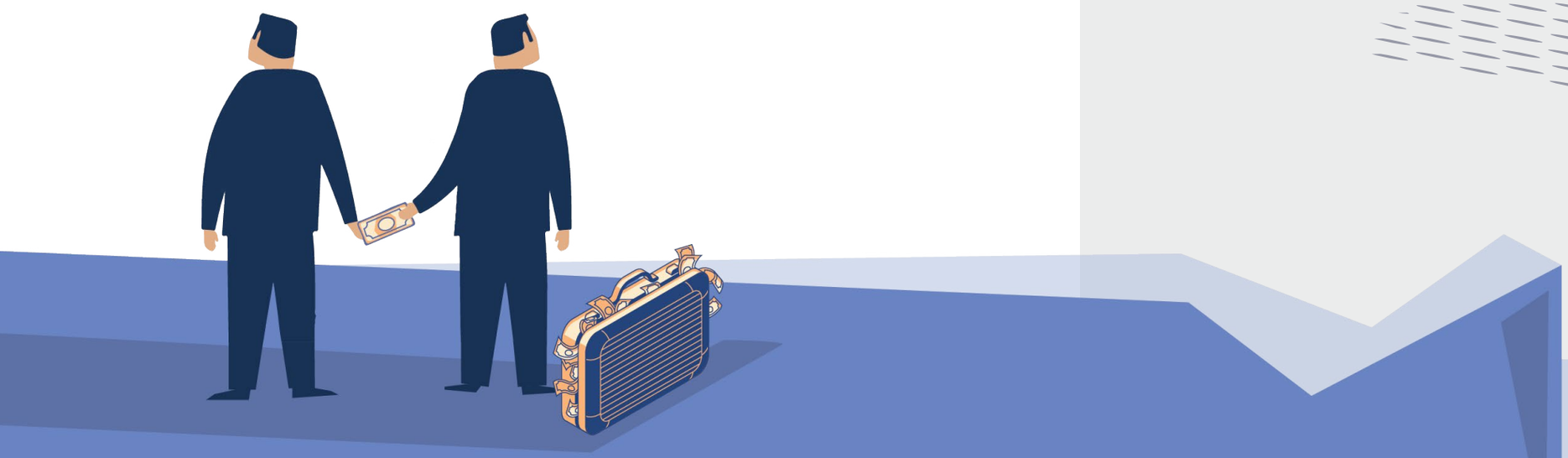

ب) التعريف العلمي/القانوني للفساد

من أجل إعتماد تعريف موضوعي لل"فساد" بحثنا في مصادر القانون (Les sources du droit) محترمين بذلك مبدأ تسلسل القواعد (Hierarchie des Normes) للفقيه القانوني "هانس كلسن" (Hens Kelsen) القاضي بحسب المادة 2 من قانون أصول المحاكمات المدنية بأن الدستور يترأس كل مصادر القانون في الدولة ويسمو على الإتفاقيات الدولية التي بدورها تتقدم على القوانين.

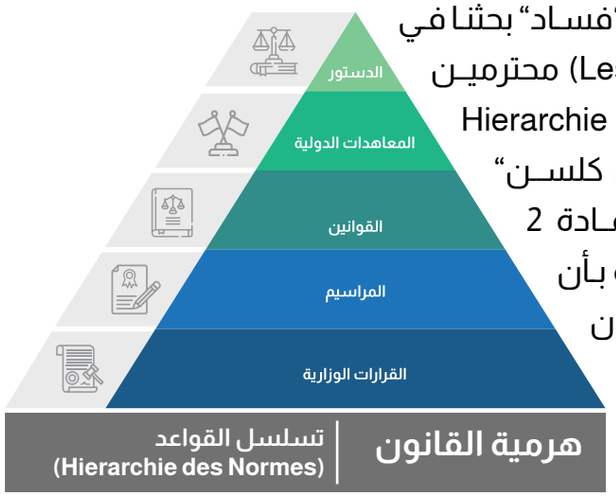

أولًا: في الدستور اللبناني:

الدستور اللبناني لم يأتي على ذكر "الفساد" في أي من مواده ال102.

ثانياً: في المعاهدات الدولية:

تعتبر هذه الإتفاقية أكثر اتفاقيات مكافحة الفساد اعتمادًا على المستوى العالمي حيث أنها تضم أكثر من 140 دولة ومن ضمنها الدولة اللبنانية التي أصبحت طرفاً فيها سنة 2009. بالرغم من شموليتها إلا أن "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" لم تتضمن تعريفًا واضحًا لـ "الفساد" بل إكتفت بتعداد بعض الأفعال التي تقع ضمن نفهوم الفساد ومنها:

-الرشوة (المادة 15)

-استغلال النفوذ (المادة 18)

-الإثراء غير المشروع - مادة 20

-غسيل الأموال (مادة 23)

ثالثاً: قانون العقوبات اللبناني:

على غرار "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" لم يعطي قانون العقوبات اللبناني تعريفاً للفساد بل إكتفى بذكر بعض الممارسات التي تشكل وجهاً من وجوه الفساد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الرشوة (مادة 351)
- إختلاس الأموال العامة (مادة 359)
- إساءة إستخدام السلطة (مادة 371)

رابعاً: قانون رقم 175/ 2020

مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

عرّف المشرع صراحة عبارة "الفساد" في المادة /1/ من القانون رقم 175/2020 بأنه: "استغلال السلطة أو الوظيفة أو العمل المتصل بالمال العام بهدف تحقيق مكاسب أو منافع غير مشروعة لنفسه أو لغيره، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة."

وتجدر الإشارة بأن التعريف الأكثر إعتماداً على المستوى العالمي هو ذلك المعطى من قبل منظمة الشفاقية الدولية (Transparency International)إذ أعتبرت فيه أن "الفساد هو سوء استخدام السلطة الموكلة لتحقيق منفعة خاصة" إلا أننا في معرض بحثنا هذا، سوف نعتمد التعريف التي تبنّته لجنة الإدارة والعدل النيابية والمذكور في المادة 1 من القانون رقم 175/2020 كونه يمثل تعريف الدولة اللبنانية الرسمي لجريمة الفساد من جهة وكونه وسع الركن المعنوي لجريمة الفساد من جهة اخرى إذ انه شمل "تحقيق المكاسب غير المشروعة لشخص غير الفاعل" مما يساعد في الملاحقة القانونية ويشكل رادعاً للإفلات من العقاب.

ثانياً: صور جريمة الفساد في القانون اللبناني

بناء على التعريف المقدم، تعتبر من جرائم الفساد بحسب القانون اللبناني:

جرائم الواقعة على الإدارة العامة، المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب الثالث من قانون العقوبات ما خلا النبذة الرابعة منه، وهي التالية:

- الرشوة
- صرف النفوذ
- الإختلاس واستثمار الوظيفة
- إساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة

الجرائم المؤدية إلى إفساد العمليات الإنتخابية، المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في قوانين الإنتخاب.

جرائم الإثراء غير المشروع بحسب تعريف قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع 189 /2020.

الجرائم المنصوص عنها قي المادة 3 من القانون رقم 175 /2020 وهي:

- نيل الالتزامات أو سوء تنفيذها أو الاستحصال على الرخص من أحد أشخاص الحق العام جلباً للمنفعة الخاصة إذا حصل أي منها خلافاً للقانون.

- استخدام الأموال العامة، ووسائل الدولة وسائر اشخاص الحق العام، خلافاً للقانون جلباً لمنفعة خاصة.

- شراء أو بيع شخص ما لأموال منقولة أو غير منقولة اذا حصل بناء على معلومات غير متاحة للعموم وسابقة للشراء او البيع بأن قيمتها سترتفع او تنخفض بسبب قوانين أو انظمة قيد الاصدار او مشاريع مخطط القيام بها، حصل عليها هذا الشخص بحكم وظيفته او سلطته او صلة قرابته او شراكته او عمله او خدمته وأدت الى كسب محقق.

كل فعل آخر، تنطبق عليه أحكام المادة 1 من القانون رقم 175 /2020 أو اي نص قانوني آخر ذات صلة.

بما أن الإتفاقيات الدولية تعلو على القوانين الوطنية عملًا مبدأ تسلسل القواعد، تعتبر أيضاً من جرائم الفساد جميع الأفعال الواردة في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انضم إليها لبنان والتي تعنى بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص.

مثلًا: في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

- الرشوة في القطاعين العام والخاص (المواد 15 و16 و21)
- الاختلاس في القطاعين العام والخاص (المادتان 17 و22)
- استغلال النفوذ (المادة 18)
- استغلال الموقع الوظيفي (المادة 19)
- الإثراء غير المشروع (المادة 20)
- غسيل الأموال (المادة 23)
- التستر (المادة 24) وعرقلة العدالة (المادة 25)

ثالثاً: عقوبات جرائم الفساد في قانون العقوبات اللبناني:

عملياً تقسم جرائم الفساد المنصوص عنها قي قانون العقوبات إلى 4 نبذات تتضمن كل منها عدد من الجرائم المتعلقة بها وهي: الرشوة، صرف النفوذ، الإختلاس وإستثمار الوظيفة، إساءة إستعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة.

المادة	النبذة	الجريمة	العقوبة
351	في الرشوة	كل موظف وكل شخص ندب الى خدمة عامة سواء بالانتخاب او بالتعيين, وكل امرىء كلف بمهمة رسمية كالحكم والخبير والسنديك التمس او قبل لنفسه او لغيره هدية او وعدا او اي منفعة اخرى ليقوم بعمل شرعي من اعمال وظيفته	الحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات
357	في صرف النفوذ	من اخذ او التمس اجرا غير واجب او قبل الوعد به سواء كان لنفسه او لغيره بقصد انالة اخرين او السعي لانالتهم وظيفة او عملا او مقاولات او مشاريع او ارباحا غيرها او منحا من الدولة او احدى الادارات العامة او بقصد التأثير في مسلك السلطات باية طريقة كانت	الحبس من شهرين الى سنتين وبغرامة اقلها ضعفا قيمة ما اخذ او قبل به
359	في الإختلاس وإستثمار الوظيفة	كل موظف اختلس ما وكل اليه امر ادارته او جبايته او صيانته بحكم الوظيفة من نقود او اشياء اخرى للدولة او لاحد الناس	الحبس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة اقلها قيمة الردود
371	في إساءة إستعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة	كل موظف يستعمل سلطته او نفوذه مباشرة او غير مباشرة ليعوق او يؤخر تطبيق القوانين او الانظمة وجباية الرسوم او الضرائب او تنفيذ قرار قضائي او مذكرة قضائية او اي امر صادر عن السلطة ذات الصلاحية	الحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين

لا جريمة ولا عقوبة بلا نص!

عقوبات جرائم الفساد المنصوص عنها في قانون العقوبات تختلف من فعل الى آخر إلا أن معظمها من الطبيعة الجنحية.

مع الإشارة إلى أن بحسب المادة 14 من قانون الإثراء غير المشروع الصادر في 2020، يعاقب كل من أقدم على إرتكاب جرم الإثرء غير المشروع بالحبس من 3 إلى 7 سنوات وبغرامة تتراوح من 30 مرة إلى 200 مرة الحد الأدنى الرسمي للأجور.

هل تعلم؟

إنطلاقاً من مبدأ شرعية الجرائم «لا جريمة ولا عقوبة بلا نص» المنصوص عنه في المادة 1 من قانون العقوبات، لا يمكن معاقبة شخص على فعل إقترفه ما لم يكن منصوصاً على تجريمه فضلًا عن عدم جواز معاقبة الشخص بعقوبة لم ينص عليها القانون.

>> وعملًا بهذا المبدأ أيضاً، لا يمكن للقاضي الناظر في ملف متعلق بجريمة فساد أن يفرض عقوبة تتجاوز تلك المنصوص عنها في القانون.

قانون الإثراء غير المشروع

نصت المادة 13 من قانون رقم 189 تاريخ 16/10/2020 على أن «لا يخضع جرم الإثراء غيرش المشروع لمرور الزمن على الدعوى العامة وعلى الدعوى المدنية لمصادره المال العام وإسترداده»

بالتالي، لا تسري أحكام مرور الزمن المسقط المنصوص عليها في المادة 10 من قانون أصول المحاكمات الجزائية (3 سنوات في الجنحة و10 سنوات في الجناية) على دعاوى الإثراء غير المشروع ولا يمكن للمتهم بجرم الإثراء غير المشروع بأن يتذرع بسقوط الدعوى الحق العام بمرور الزمن.

٥ الاطار القانوني لمكافحة الفساد في لبنان

المدخل الأساسي لمكافحة الفساد في كل دول العالم يكمن في وجود إطار قانوني يؤمن البيئة المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

فيُقسم الإطار القانوني بوجه عام الى **النصوص القانونية** التي ترعى مكافحة الفساد (أولًا) والى **وجود أجهزة رقابية** تحرص على المال العام وتراقب مشروعية أعمال الإدارة العامة (ثانياً).

تُعد النصوص القانونية أداة أساسية لتدعيم النزاهة والمساءلة في القطاع العام حيث أنها تحدد الإجراءات اللازمة لمكافحة الفساد، وتوفّر الأسس القانونية اللازمة لتطبيقها.

في لبنان، سعى المشرع الى تحقيق هذه الأهداف عبر إلزام أشخاص القانون العام بإتخاذ بعض التدابير الرامية الى تعزيز الشفافية مثل تلك المذكورة في **قانون الشراء العام 244 /2021** و**قانون حق الوصول الى المعلومات 28 /2017** و**قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع 189 /2020** وعبر توفير بيئة حاضنة لتحفيز المواطن على محاسبة المسؤولين وتشجيعه على الإبلاغ عن الفساد كتلك المنصوص عنها في **قانون حماية كاشفي الفساد 83 /2018** و **قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد 175 /2020**.

إلا أن، بالرغم من الجهود المبذولة على الصعيد التشريعي في مجال مكافحة الفساد، تبقى الدولة اللبنانية من بين الأسوأ على صعيد تنفيذ القوانين إذ احتلت المرتبة السادسة من أصل ثمانية مراتب (8/6) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمرتبة 106 من أصل 140 عالمياً بحسب مؤشر "سيادة القانون" **(Rule of Law Index)** المعد من قبل منظمة "مشروع العدالة العالمية" **(World Justice Project)**.

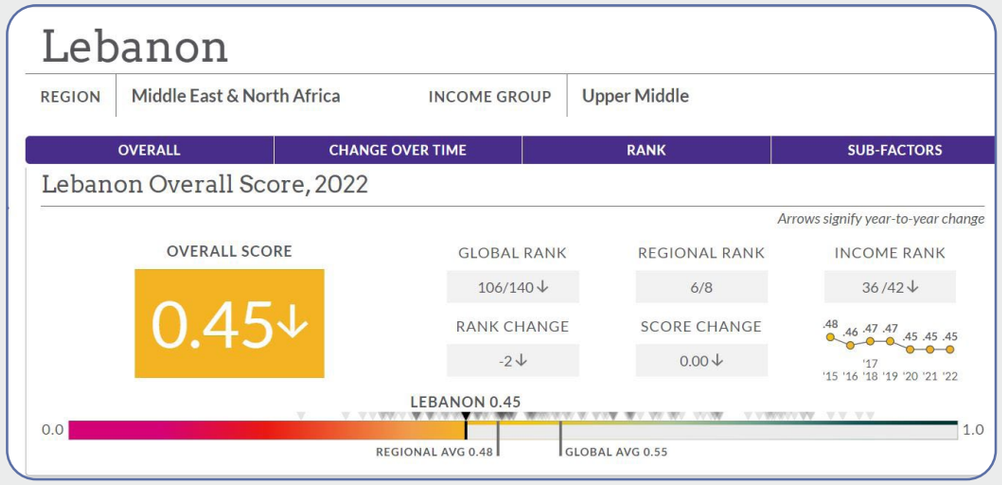

https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/country/2022/Lebanon/Fundamental%20Rights

بالتالي، في ظل تقاعس السلطات الرسمية بموضوع حسن تطبيق القوانين وتراجع فعالية عدد كبير من الأجهزة الرقابية في لبنان، يقع على عاتق المواطن(ة) مسؤولية المساهمة في تعزيز النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في المجتمع وذلك عبر إستخدام الأدوات التي أوجدها المشرع اللبناني مؤخراً لتحقيق هذه الغاية، عسى أن يحدّ ذلك من تفشي الرشاوى وتدني مستوى الخدمات العامة وتشويه صورة ومكانة الدولة.

أوّلا: النصوص القانونية

بناء على ما تقدم وبغية تسهيل جهود محاربة الفساد، عددنا في دليلنا البحثي أبرز القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد علّ أن تُشكل نقطة إنطلاق لكل شخص مهتم بالحفاظ على مكانة دولته ومحاسبة من يخل بالصالح العام:

هل من نصوص قانونية ترعى شؤون مكافحة الفساد في لبنان؟

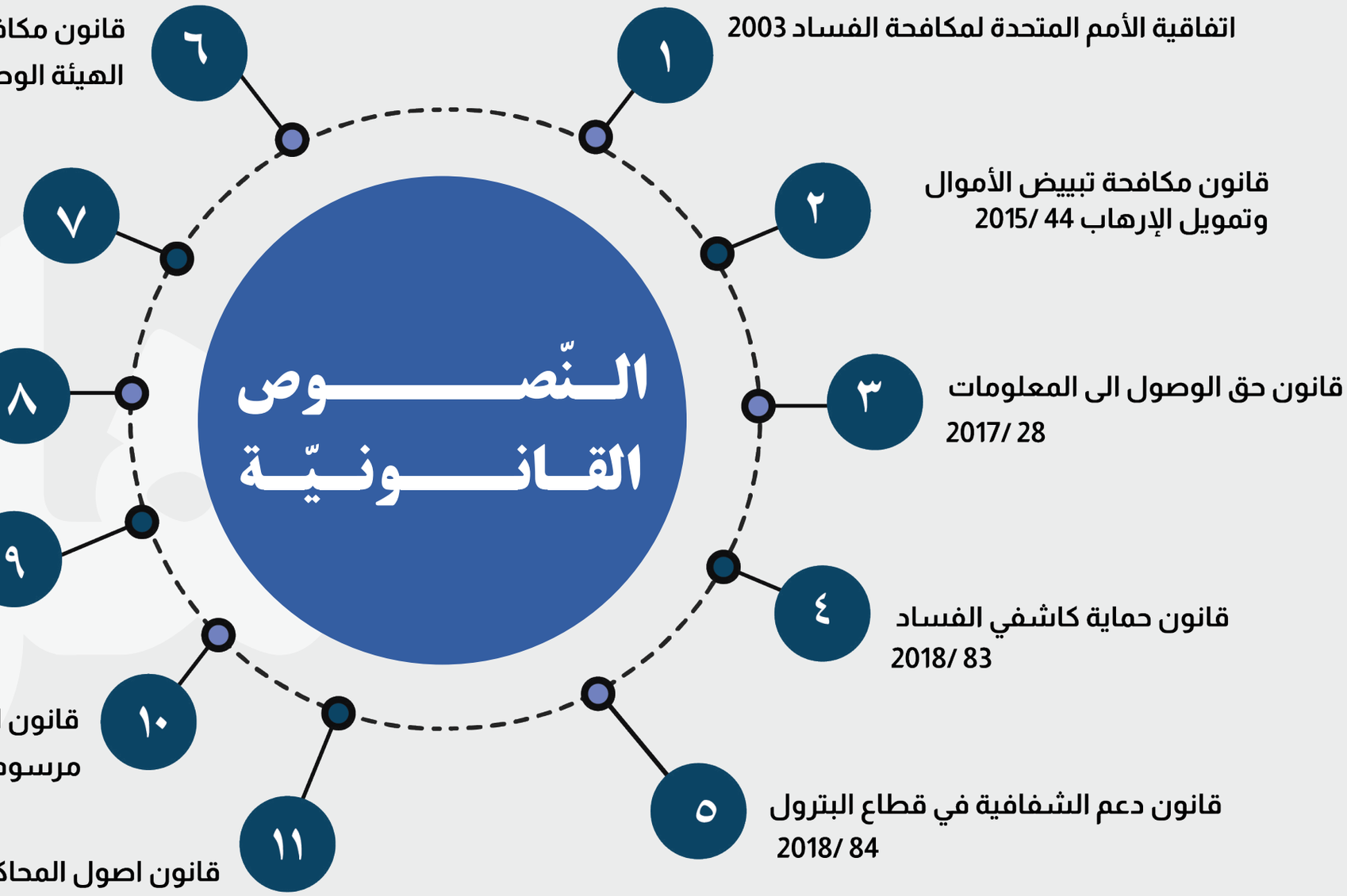

ثانياً: الأجهزة الرقابية في لبنان

تقع على عاتق الأجهزة الرقابية مسؤوليات ضخمة في موضوع مكافحة الفساد إن كان لجهة مراقبة الأعمال الصادرة عن الإدارة أو عن موظفيها أو مراقبة المال العام والحسابات العمومية أو إبداء المشورة ورفع التوصيات لتحسين سبل الإدارة. إلا أن كل هذه الأجهزة وبالرغم من إختلاف إختصاصاتها وصلاحياتها وانواع الرقابة التي تفرضها، تسعى بشكلٍ أو بآخر الى هدف واحد وهو الحفاظ على المصلحة العامة.

وبالتالي، معرفة دور كل جهاز من هذه الأجهزة أساسي لكل شخص مهتم بمكافحة الفساد كي يتمكن من مراجعة المرجع المختص كل ما دعت الحاجة إلى ذلك.

تنقسم الأجهزة الرقابية في لبنان الى قسمين:

الأجهزة الرقابية في لبنان

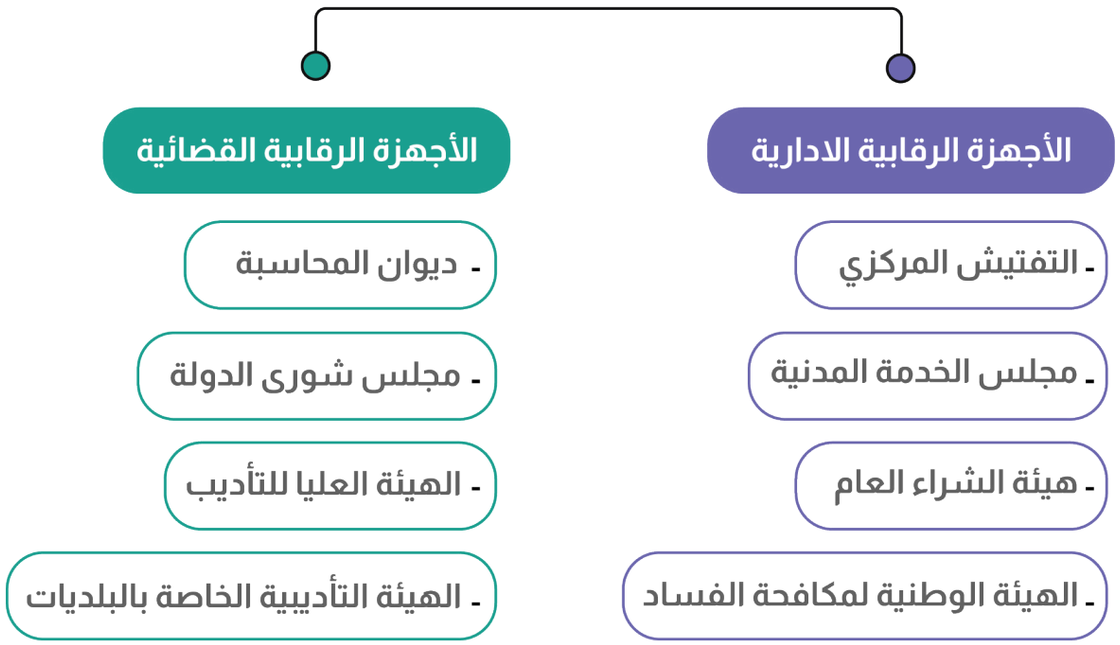

1- الأجهزة الرقابية الادارية

أ- التفتيش المركزي

يتولى التفتيش مراقبة وتفتيش الإدارات العامة والمؤسسات العامة والموظفين التابعين لها في ما يتعلق بقيامهم بمهامهم وتأدية واجباتهم وما يترتب عنها من مسؤوليات. رقابة التفتيش المركزي على القضاء والقوى العسكرية محصور بالشؤون المالية.

ينتج عن رقابة التفتيش المركزي: معاقبة الموظفين المخالفين أو إحالتهم إلى الهيئة العليا للتأديب أو على القضاء، وإصدار التوصيات بما يساهم في تحسين سير العمل الإداري.

المهام الأساسية للتفتيش المركزي:

- مراقبة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات.
- السعي إلى تحسين أساليب العمل الإداري.
- إبداء المشورة للسلطات الإدارية عفواً او بناء لطلبها.
- تنسيق الأعمال المشتركة بين عدة إدارات عامة.
- القيام بالدراسات والتحقيقات والأعمال التي تكلفه بها السلطات.

ب. مجلس الخدمة المدنية

يمارس مجلس الخدمة المدنية الصلاحيات التي تنيطها به القوانين فيما يتعلق:

- بتعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وصرفهم من الخدمة وسائر شؤونهم الذاتية.
- رفع مستوى الموظفين المسلكي عن طريق إعدادهم للوظيفة وتدريبهم أثناء الوظيفة.

ج.هيئة الشراء العام

تُعنى الهيئة بتنظيم الشراء العام والإشراف عليه ومراقبته وتطوير إجراءاته ونُظمه وأدائه كما تُعنى بالتنسيق بين مختلف الجهات الشارية وتقديم المساندة الفنيّة والإرشاد لها. ولها أن تقوم بالمهام التي أُنيطت بها في المادة 76 من قانون الشراء العام على سبيل المثال لا الحصر.

د. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد*

لا بد من اعطاء "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد" أهمية خاصة في دليلنا البحثي كونها من جهة تُعتبر الترجمة العملية لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اصبحت الدولة اللبنانية طرفاً فيها سنة 2009 ، ومن جهة اخرى، أولى المشرع اللبناني الهيئة مهمة السهر على حسن تطبيق العديد من القوانين الإصلاحية مثل قانون حق الوصول إلى المعلومات 28/ 2017 وقانون حماية كاشفي الفساد 83/ 2018.وتقديم المساندة الفنيّة والإرشاد لها. ولها أن تقوم بالمهام التي أُنيطت بها في المادة 76 من قانون الشراء العام على سبيل المثال لا الحصر.

*سيتم عرض أبرز الأفكار المتعلقة بعمل الهيئة دون التطرق إلى كل التفاصيل

د.1. تعريف الهيئة

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد هيئة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري و يؤدي أعضاء الهيئة مهامهم باستقلال كامل عن أية سلطة اخرى.

تعمل الهيئة على مكافحة الفساد والوقاية منه وكشفه وبشكل خاص:

- تلقي الكشوفات التي تردها المتعلقة بالفساد، استقصاء جرائم الفساد، ودرسها وإحالتها عند الإقتضاء إلى سائر الهيئات الرقابية والتأديبية والقضائية المختصة.
- رصد وضع الفساد وكلفته وأسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه.
- إبداء الرأي، عفواً أو بناء لطلب المراجع المختصة، في التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه.
- تلقي التصاريح عن الذمة المالية وحفظها وإدارتها والتدقيق بها وفق أحكام قانون الإثراء غير المشروع
- حماية كاشفي الفساد وتحفيزهم وفق أحكام قانون حماية كاشفي الفساد.
- استلام الشكاوى المتعلقة بعدم تطبيق قانون الحق في الوصول الى المعلومات والتحقيق فيها واصدار قرارات بشأنها.

- أعضاء الهيئة:

من هم أعضاء الهيئة وما هي شروط العضوية؟

تتألف الهيئة من 6 أعضاء بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس ويعيّنون بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد وهم:

قاضيان متقاعدان بمنصب الشرف، يتم انتخابهما وفق الأصول التي ترعى انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى على أن تتألف الهيئة الناخبة من مجمل القضاة الأصيلين في القضاء العدلي والإداري والمالي.

محام أو حقوقي من بين أربعة أسماء يرشح اثنين منهم مجلس نقابة المحامين في بيروت واثنين مجلس نقابة المحامين في طرابلس.

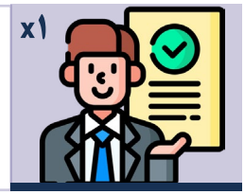

خبير محاسبة، من بين ثلاثة أسماء يرشحها مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.

خبير في الأمور المصرفية أو الاقتصادية، من بين ثلاثة أسماء ترشحهم هيئة الرقابة على المصارف.

خبير في شؤون الادارة العامة أو المالية العامة أو مكافحة الفساد من بين ثلاثة اسماء يرشحهم وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

- شروط العضوية:

على المرشح أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عنها في المادة 6 من قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد 175 /2020 وهي:

- أن لا يكون، عند التعيين وخلال ال5 سنوات السابقة لتعيينه، متولياً أي منصب سياسي أو حزبي، وألا يكون حالياً وخلال الفترة المذكورة عضواً في أي جمعية تمارس العمل السياسي أو عضواً في أحد الأحزاب.
- أن لا يقل عمر المرشح عن 40 عاماً وألا يتجاوز 74 عاماً لدى التعيين.
- أن يتمتع بسيرة أخلاقية عالية وان يكون مشهود له بالنزاهة، و ان يكون من ذوي الكفاءة العلمية والخبرة.
- أن تتوفر في المرشح الشروط الواجبة لتعيين موظفي الفئة الأول.
- يشترط في الاعضاء الخبراء حيازة شهادات عليا (ماجيستر وما فوق) في اختصاصهم بالإضافة الى خبرة لا تقل عن 10 سنوات.
- أن لا يكون في أية حالة من حالات التمانع المنصوص عليها في المادة 7.

وأبرز حالات التمانع بحسب المادة 7 هي:

- الحظر على اعضاء الهيئة ممارسة أي عمل آخر عام أو خاص، مأجور أو غير مأجور، خلال توليهم مهامهم.
- عدم الجواز لعضو الهيئة ان يكون له اية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي مؤسسة خاضعة لرقابة الهيئة.
- عدم الجواز لعضو الهيئة، قبل انقضاء 6 سنوات كاملة على انتهاء عضويته، أن يترشح للانتخابات النيابية أو البلدية أو الاختيارية أو أن يتولى أي منصب عام سياسي أو إداري أو أمني أو نقابي.

سقطت كل الحصانات!

نصت المادة 4 من القانون 175 /2020 على أن: "خلافاً لأي نص قانوني آخر، يمكن إجراء الاستقصاءات والتحقيقات والملاحقات الجزائية في جرائم الفساد من دون حاجة للاستحصال على أي من الأذونات أو التراخيص المسبقة الملحوظة في القانون متى تمت هذه الملاحقة بناءً على طلب من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"

د.2. صلاحيات الهيئة*:

i. في الدور الإستقصائي

استقصاء جرائم الفساد، عفواً أو بناء على ما تتلقاه من كشوفات ولها ان تطلب مساعدة الضابطة العدلية لجهة الحصول على المعلومات المتوافرة لديها.

ii. في التدابير الاحترازية

- الطلب من قاضي الأمور المستعجلة ضبط أموال الأشخاص المشتبه بهم، ومنع التصرف بها، ووضع اشارة منع تصرف على الأموال غير المنقولة أو المنقولة.
- الطلب من قاضي الأمور المستعجلة اصدار قرار بمنع المشكو منه من السفر.

iii. في الإحالة

- نتيجة لأعمال الإستقصاء، تتخذ الهيئة أي من القرارات التالية:
- حفظ الملف اذا تبين انه لا يستدعي الملاحقة القضائية أو التأديبية أو أي تدبير آخر.
- الإحالة إلى النيابة العامة المختصة التي عليها ان تطلع الهيئة على سير الإستقصاء والتحقيق اللذين تقوم بهما ونتيجتهما، و إذا قررت النيابة العامة حفظ الملف، للهيئة أن تطلب منها التوسع في التحقيق.
-الإدعاء مباشرة أمام القضاء المختص للمطالبة بمعاقبة المرتكبين والحكم بالإلتزامات المدنية لصالح الدولة.

*سيتم عرض أبرز الأفكار المتعلقة بعمل الهيئة دون التطرق إلى كل التفاصيل

iv. في إسترداد الأموال

- تتقدم الهيئة بالدعاوى والمراجعات اللازمة امام الجهات القضائية أو الإدارية المختصة، للمطالبة بإعادة الحال إلى ما كانت عليه واسترداد الأموال والتعويضات نتيجة اعمال الفساد.

لا بد من الإشارة، إلى أنه بالرغم من إقرار القانون رقم 175 /2020 المتعلق بمكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في 14/05/2020 و وصدور قرار تشكيل أعضائها في 24/1/2022، إلا أنه لغاية تاريخ صدور هذا الدليل لم يتم تفعيل أعمال الهيئة بسبب عدم إصدار النظام الداخلي الخاص بها.

ذلك يعني عدم قدرة الهيئة على استلام أي شكوى لعدم قدرتها على التحقيق بشأنها، كما لا يمكنها تأمين الحماية لكاشفي الفساد، ولا يمكنها حتى التدقيق بالتصريحات التي تصلها أو النظر في شكاوى عدم استجابة الإدارات لطلبات المعلومات.

في ظل عدم جهوزية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتلقي الكشوفات، يلزم كل شخص يريد أن يقدم شكوى أو إخبار بشأن قضية فساد، أن يتوجه الى النيابة العامة لفعل ذلك.

من هي النيابة العامة؟

النيابة العامة تختص بحسب المادة 24 من قانون أصول المحاكمات الجزائية باستقصاء الجرائم، وملاحقة المسهمين في ارتكابها عبر تحريك دعوى الحق العام ومتابعتها. لها ان تطلب مباشرة معاونة القوى الامنية عند اجراء مهامها.

هل تعلم؟

هل تعلم أن بموجب المادة 14 من قانون حماية كاشفي الفساد أن للهيئة الحق باتخاذ قرار بمنح كاشف الفساد
مكافآة مالية تصل إلى 5% من قيمة المبالغ المحصلة أو المكاسب المادية التي حققتها الإدارة كحد اقصى أو الخسارة أو الضرر المادي الذي جنبه الكشف للإدارة؟

2- الأجهزة الرقابية القضائية:

أ.ديوان المحاسبة

ديوان المحاسبة محكمة إدارية تتولى القضاء المالي، مهمتها السهر على الأموال العمومية والأموال المودعة في الخزينة وذلك عبر:

- مراقبة استعمال هذه الاموال ومدى انطباق هذا الاستعمال على القوانين والانظمة المرعية الاجراء.
- الفصل في صحة وقانونية معاملاتها وحساباتها.
- محاكمة المسؤولين عن مخالفة القوانين والانظمة المتعلقة بها.

يقوم الديوان بممارسة صلاحياته الرقابية على النطاق الإداري والقضائي بحيث يمارس الرقابة الإدارية على نشاط الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لرقابته من خلال الرقابة الإدارية المسبقة والرقابة الإدارية المؤخرة. كما يمارس الديوان رقابة قضائية على الحسابات وعلى الموظفين وله ان يلاحق المخالفين و ان يحكم عليهم بغرامات مالية.

ب. مجلس شورى الدولة

مجلس شورى الدولة هو المحكمة الادارية العليا في لبنان والهدف الرئيسي الذي يرمي المجلس الى تحقيقه عبر ممارسة اختصاصاته هو الرقابة على مشروعية الاعمال الادارية للسلطات العامة وذلك عبر:

- قضاء الإبطال: رقابة لاحقة تتمثل بابطال القرارات الادارية المشوبة بعدم المشروعية (عدم الصلاحية، مخالفة الاصول الجوهرية، مخالفة القانون، تحوير السلطة).
- قضاء شامل: ترتيب النتائج المادية على الاخلال بمبادئ المشروعية حيث يحكم المجلس بالتعويض وبمسؤولية السلطة العامة.

ج. الهيئة العليا للتأديب

الهيئة العليا للتاديب

تتولى الهيئة النظر بصورة دائمة بالمخالفات المسلكية التي يرتكبها الموظف والتي يحال أمامها بسببها.
تشمل صلاحيتها جميع فئات وانواع موظفي الادارات العامة باستثناء الفئات التي تخضع بحكم القانون لسلطة مجالس تأديبية خاصة.

ج. الهيئة التأديبية الخاصة بالبلديات

تتولى ملاحقة رئيس المجلس البلدي أو نائبه أو العضو الذي يتولى أعمال السلطة التنفيذية وتأديبه قيما يتعلق بالمسؤولية المسلكية وتفرض للعقوبات التأديبية اذا اخل بالواجبات التي تفرضها عليه الانظمة والقوانين و الحاق الضرر بمصالح البلدية.
ولا تحول الملاحقة التأديبية دون الملاحقة عند الاقتضاء امام المحاكم المدنية والجزائية المختصة.

النيابة العامة

بالإضافة الى كل ما سلف من تعداد وشرح للأجهزة الرقابية الموجودة في لبنان، لا بد من الإشارة إلى أن الجهة الأهم والأكثر شمولًا في ملاحقة الفاسدين بوجه عام في القانون اللبناني هي "النيابة العامة" .

ملخص عن الأجهزة الرقابية قي لبنان:

الجهاز	نوع الرقابة	دور الجهاز	النص القانوني
التفتيش المركزي	إدارية	مراقبة الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات فيما يتعلق بتأدية واجباتهم	مرسوم اشتراعي 59/ 115
مجلس الخدمة المدنية	إدارية	تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وصرفهم من الخدمة	مرسوم اشتراعي رقم 59/ 114
هيئة الشراء العام	إدارية	تنظيم الشراء العام	قانون 2021/244
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	إدارية	مكافحة الفساد والوقاية منه وكشفه	قانون 2020/ 175
ديوان المحاسبة	قضائية	الرقابة على المال العام	مرسوم إشتراعى رقم 82 /83
مجلس شورى الدولة	قضائية	الرقابة على مشروعية الاعمال الادارية	مرسوم رقم 75/ 10434
الهيئة العليا للتأديب	قضائية	الرقابة على مشروعية الاعمال الادارية	قانون 65/ 54
الهيئة التأديبية الخاصة بالبلديات	قضائية	المسؤولية المسلكية - متولي السلطة التنفيذية في البلديات- عقوبات تأديبية	مرسوم اشتراعي 77/ 118

٦ مسار مكافحة الفساد على الصعيد القانوني*

* بعد اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد"

في ظل التحديات الإقتصادية والسياسية والقضائية التي تمر فيها الدولة اللبنانية حالياً، قد تبدو الأمور في أغلب المجالات على أنها في حالة تراجع وضعف، إلا أن هذا الواقع المرير لم يحول دون تحقيق تطورات هامة على الصعيد التشريعي.

فيشهد لبنان اليوم "عصر ذهبي تشريعي" في مجال مكافحة الفساد، لعب عامل إنضمام الدولة اللبنانية إلى "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" دوراً مفصلياً فيه، إذ ان خلال الفترة الأخيرة تم إقرار عدد كبير من القوانين والتشريعات الجديدة الرامية الى تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في الإدارة العامة وتشجيع المواطنين على حماية موارد الدولة.

١ 31/10/2003
اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" بموجب القرار 4/ 58

٢ 14/12/2005
دخول "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" حيّز التنفيذ

٣ 30/6/2008
تقديم اقتراح قانون لتعديل قانون الإثراء غير المشروع رقم 154 الصادر في 1999

٤ 30/9/2008
تأسيس "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد" التابعة لبرنامج الأمم وإنضمام لبنان إليها (UNDP) المتحدة الإنمائي

٥ 22/4/2009
موافقة الدولة اللبنانية على الإضمام إلى "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد" بموجب القانون رقم 33 /2008

٦ 21/12/2010
لبنان رسمياً دولة طرف في "إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد

٧ 21/12/2010
إبرام إتفاقية جامعة الدول العربية لمكافحة الفساد إلا ان لبنان لم يوقع عليها

٨ 27/12/2011
تشكيل لجنة وزارية لمكافحة الفساد بموجب القرار رقم 156/ 2011 وتشكيل لجنة فنية لمعاونة اللجنة الوزارية المكلفة مكافحة الفساد بموجب القرار رقم 157 /2011

٩ 25/9/2015
إقدام قادة دول العالم على إدراج مكافحة الفساد في صلب الخطة العالمية لعام 2030 بشأن أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

١٠ 26/11/2015
إقرار القانون 44/2015 - قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

١١ 10/2/2017
إقرار القانون 28 /2017 - قانون حق الوصول الى المعلومات

١٢ 27/4/2017
عرض مسوّدة "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2018 - 2023" الأولى على رئيس مجلس الوزراء

١٣ 10/10/2018
إقرار القانون 83 /2018 - قانون حماية كاشفي الفساد

١٤ 10/10/2018
إقرار القانون 84/2018 – قانون دعم الشفافية في قطاع البترول

١٥ 4/3/2019
قرار وزير المالية بتكليف معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي بتنفيذ توصيات المؤتمر الأول حول الشراء العام

١٦ شباط 2020
تقديم اقتراح قانون الشراء العام في مجلس النواب

١٧ 12/5/2020
اقرار "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2020 – 2025 " رسمياً من قبل مجلس الوزراء

١٨ 14/05/2020
إقرار القانون 175/ 2020 - قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

١٩ 16/10/2018
إقرار القانون 189 /2020 - قانون التصريح عن الذمة المالية والمصالح ومعاقبة الإثراء غير المشروع

٢٠ 08/04/2021
إقرار القانون 214 /2021 - قانون استرداد الاموال المتأتية عن الفساد

٢١ 19/07/2021
إقرار القانون 244 /2021 - قانون الشراء العام

٢٢ 24/1/2022
قرار تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب القرار 15 /2022

٢٣ 29/07/2021
دخول قانون الشراء العام 244 /2021 حيّز التنفيذ

٢٤ 28/10/2022
إقرار القانون 306 /2022 – تعديل قانون السرية المصرفية

٧ العمل مع الناشطين في عكار

الطاولة المستديرة الاولى

– تحديد قضايا الفساد على الصعيد المحلي

في بداية الجلسة الأولى، لم يتفق الناشطون السياسيون من عكار على تعريف واحد لمصطلح "الفساد" نظراً لخلفياتهم المختلفة والمتنوعة.

بهدف منع اللغط، تم تقديم التعريف القانوني لجريمة الفساد بناءً على قانون مكافحة الفساد الصادر في عام 2020 وعناصرها القانونية.
على الإثر، تمت دعوة المشاركين لمناقشة قضايا الفساد في عكار من خلال سردها ووضعها ضمن قوائم.

بعد إنتهاء جميع المشاركين من إعداد قوائمهم، تبادل كل واحد منهم معرفته بقضايا الفساد في مجتمعه المحلي مع المجموعة.

قسّم الناشطون القضايا على الشكل التالي:

البلديات	- إستغلال السلطة من قبل رؤساء البلديات في المشاريع الممولة من قبل المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق مكاسب غير شرعية - الفساد في الشراء العام والتلزيمات.
الصحة	- إنشاء مستوصفات وعيادات صحية غير مرخصة -المحسوبيات والتوظيف على أسس طائفية في المستشفيات.
الأدوية	-إحتكار الأدوية - بيع الأدوية منتهية الصلاحية أو المغشوشة
الإنشاءات	-إنشاء أبنية بطريقة غير قانونية -التعدي على الأملاك العامة
الأشغال العامة	الفساد في تنفيذ مشاريع البنى التحتية مثل صيانة الطرق والارصفة.
البيئة	-تواطؤ البلديات مع قاطعي الأشجار -ملف النفايات الصلبة وإعادة التدوير - الصرف الصحي ومحطات التكرير، - ملف محمية القموعة الطبيعية
الطاقة	المولدات الخاصة

الطاولة المستديرة الثانية

تفصيل الوضع الراهن والأولويات المحددة سابقاً

من أجل تطوير قدرات الناشطين السياسيين ومساعدتهم على التمييز بين الجهات المسؤولة التي يمكن أن يلجأوا إليها في مكافحتهم للفساد، تم عرض الإطار القانوني لمكافحة الفساد والهيئات الرقابية اللبنانية مع التركيز بشكل خاص على صلاحيات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المنشأة حديثًا.

بعد ذلك، تم عرض قصة نجاح في مكافحة الفساد (قضية العقار الوهمي) و كيف أساءت وزارة الأشغال العامة والنقل استخدام سلطتها من خلال تزوير وثائق رسمية والتخلي عن ممتلكات بحرية عامة بقيمة 100 مليون دولار.
ثم سلط الضوء على الدور البارز للحملة المدنية لحماية الشاطىء في حشد الناس وسكان الميناء ضد الاستملاك الغير الشرعي لحوالي 30 ألف متر مربع. من الناحية القانونية، أقام أعضاء الحملة المدنية دعوى قضائية بالتعاون مع المفكرة القانونية ضد الوزارة في عام 2017 وربحت القضية في عام 2022 مما أدى إلى إعادة الأرض لأصحابها الأصليين أي الشعب اللبناني. كما أبدى المشاركون إعجابهم بقصة النجاح وأعربوا عن اهتمامهم بتكوين جماعة ضغط مع مجموعة

من المحامين في عكار لمتابعة المعارك القانونية ضد الفساد. واتفق المشاركون على تبني هذه الاستراتيجية لدعم مجموعاتهم من الناشطين بمجرد صدور الدليل البحثي واستخدامه كأساس في معركة مكافحة الفساد.

استعملت مصفوفة ايزنهاور "**Eisenhower Matrix**" المبنية على درجة "العجلة والتأثير والتعقيد" المرتبطة بكل ملف فساد بغية تحديد الأولويات.

نتيجة لذلك، تم الإتفاق على دراسة الملفات الأربعة التالية بعد إجراء المزيد من البحث حولها:

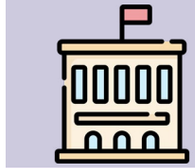

الفساد في البلديات

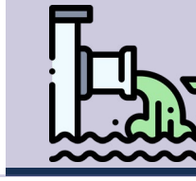

إدارة المخلفات الصلبة ومعالجة مياه الصرف

ملف فساد الأشغال العامة

محطة البارد للطاقة

الطاولة المستديرة الثالثة

رأي الخبراء

أعطى الدكتور أنطوان ضاهر الخبير والناشط البيئي، نظرة عامة تاريخية عن الفساد وسوء إدارة الملف البيئي في عكار من خلال عرض ما سماه "مثلث المال والفساد وغياب الحكم" حيث وصف فيه كيف يحمي القضاء والأجهزة الأمنية الفاسدين بدلًا من ملاحقتهم ومحاسبتهم.

أشار الدكتور ضاهر أن البيئة في عكار، والتي تعد واحدة من أغنى مناطق الشرق الأوسط من حيث التنوع البيولوجي، هي ضحية فساد سياسي عكار إذ أنها تتعرض للتهديد والإنتهاكات من عدة جوانب:

1- الغابات

- حرائق من صنع الإنسان وقطع الأشجارالعشوائي.
- إحتلال للمحميات الطبيعية والاعتداءات والصراعات التي تنتج عنها.
- مكاسب مالية غير مشروعة من تجارة الأخشاب والفحم.
- سياسيون يحمون الجرائم البيئية ضد الغابات.

2- الماء

- آبار غير مرخصة
- الفساد في محطات معالجة مياه الصرف الصحي
- تلوث مياه الشرب والري (نتيجة الكوليرا)
- تلوث محمية القموعة الطبيعية (أنشطة غير شرعية يحميها السياسيون وقوى الأمن).

3- إدارة النفايات الصلبة

- الفساد في جمع النفايات ومعالجتها من قبل العديد من البلديات
- سوء إدارة البلديات للمنشآت الممولة دولياً
- مكب سرار

4- الكسارات

- منح التراخيص بطرق غير قانونية
- الأنشطة غير القانونية التي يحميها السياسيون

> وأوصى د. ضاهر بضرورة حشد الناشطين وتنظيم جهودهم وتشكيل مجموعات وتحالفات واستخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لمحاربة الفساد في عكار وعدم الاستسلام للتهديدات والابتزازات التي قد يفرضها السياسيون.

وأعرب المحامي نزار صاغية عن تقديره للجهود التي يبذلها الناشطين في عكار خصوصاً أنه من عكار ويعرف مدى معاناة هذه المنطقة من الحرمان والتهميش وأسهب بالحديث عن المعارك التي يجب خوضها من أجل تحقيق الأهدف المرجوة وأبرزها:

1- السرية

2- حرية التعبير وحماية كاشفي الفساد

3- الحصانات

4- الصفة و المصلحة

5- مرور الزمن

6- قانون المنافسة

7- تضارب المصالح

8- الاستقلالية مقابل التبعية و الهرمية

9-فصل السلطات و استقلال القضاء

كما أثير موضوع مطار رينيه معوض وتم الاتفاق على أن هناك حاجة إلى مزيد من الوثائق لإثبات الفساد في القضية. اقترح أحد المشاركين استخدام قانون الحق في الوصول إلى المعلومات الصادر في عام 2017 كأداة لمزيد من التحقيق في الفساد في هذا الملف.

٨
قضايا تحوم حولها شبهات فساد في عكّار

بعد دراسة الأخبار عن الفساد في عكار المنشورة في الجرائد منذ العام 2013 حتى العام 2023 نجد أن حالات الفساد الموثقة تقسم على النحو التالي:

1. تعدي على الأملاك العامة والمشاعات وأملاك الاوقاف

-جرف ووضع اليد على أراضي أميرية واستعمالها بغير حق

- تحديد وتحرير وبيع أراضي بطريقة غير مشروعة

- تزوير افادات عقارية

-إنشاء أبنية بطريقة غير قانونية

2. هدر أموال عامة من قبل البلديات، مجلس الانماء و الاعمار والوزارات المختصة

-نهب مساعدات

-إجراء مناقصات بطريقة غير شفافة

- سمسرات

-محسوبيات وغياب الرقابة على أعمال الشركات الملتزمة للأعمال

-رشاوي للحصول على رخص بناء

3. جرائم بيئية بتغطية من سياسيين و أمنيين

- كسارات غير شرعية

- قطع أشجار

- تعدي على الغابات وابنية غير شرعية

- استخدام نفوذ وسلطة لمنافع خاصة

4. تهريب عبر الحدود مع سوريا بغطاء من سياسي المنطقة

- تسهيل عمليات التهريب من قبل سياسيين وأمنيين

- إثراء غير مشروع

الفساد في ملف التعدي على الاملاك العامة والخاصة وأراضي الأوقاف في عكار

لا شك أن من العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار التعدي على الاملاك الخاصة والعامة وسرقة الأراضي في لبنان هي إنتشار الفساد داخل مؤسسات الدولة، فغالباً ما يتخذ هذا النوع من الفساد شكل الرشوة والاختلاس وإساءة استخدام السلطة من قبل موظفي الدولة ورؤساء البلديات والمخاتير.

في ظل إفتقار المؤسسات العامة وإدارات الدولة للرقمنة، تهون عمليات الاحتيال والتلاعب في ملكية الأراضي مما يفتح المجال للنافذين بالتلاعب بالسجلات العقارية.

بحسب تقرير نشرته صحيفة النهار عام 2016 (https://tinyurl.com/mwf8b2bj)، **يمكن تلخيص الأسباب الأساسية للمخالفات والتعديات على الأملاك العامة والخاصة في عكار على النحو التالي:**

- إن غالبية مناطق الدريب الاوسط والعالي، هي أراض غير ممسوحة وليس لها أي قيود في السجلات العقارية، بحيث أن إثبات الملكية يعود الى مختار المحلة الذي ينظم "علماً وخبراً" يصادق عليه المحافظ بالاستناد الى محضر تحقيق درك، مبني على إفادات سكان.

- في المناطق الممسوحة، يمكن القول إن العقارات الصافية والمملوكة (2400 سهم) قليلة نسبيا، ذلك أن غالبية هذه العقارات مملوكة بالشيوع، وبعض مالكيها غائبين، مما يستوجب إقامة دعاوى إزالة شيوع، وهي عملية معقدة وتستغرق وقتا طويلا لإنجازها، ناهيك عن معاملات حصر الارث للمتوفين ورسوم الانتقال وما الى ذلك من مستندات معقدة، الامر الذي يدفع المواطن الى المخالفة.

- إن قانون تسوية مخالفات البناء رقم 324/94 أجاز تسوية المخالفات الحاصلة حتى تاريخ 1/1/1994، وبالتالي فإن الابنية التي أنشئت بعد هذا التاريخ خلافا للقانون، لا يمكن تسويتها ويجب إزالتها.

الكلفة الباهظة للغرامات المتوجبة شجعت المخالفين ليس على الاستمرار في مخالفاتهم فحسب، بل على زيادة هذه المخالفات، ظناً منهم أن الدولة ستعفيهم بفعل مرور الزمن.

- إن اعمال البناء والتشييد والإستحصال على التراخيص، تستوجب موافقة جميع المالكين بالشيوع لدى الكاتب بالعدل، بنسبة مئة في المئة، مما أدى إلى صعوبة الإستحصال على هذه التراخيص وشجع المواطنين على ارتكاب المخالفات.

- إن تشييد بعض المباني بموجب ايصالات وتصاريح ممنوحة من البلديات، يعتبر مخالفة للقانون اذا لم تتضمن إمضاء مهندس أو لم يتم تسجيلها لدى نقابة المهندسين، ولم يتم أخذ موافقة فنية مسبقة من الدوائر الفنية المختصة.

- إن الخطة الشاملة لترتيب الاراضي وتصنيفها، لحظت في عكار مناطق معرضة لمخاطر الفيضانات والهزات والانزلاقات. وقد صدرت بالمرسوم 2366/2009 ومنعت ايضا التراخيص للمؤسسات ضمن بعض هذه المناطق.

أما في ما خص التعديات على الاملاك العامة، فيمكن ايجازها على النحو الآتي:

- ان بعض العقارات والمشاعات ضمن نطاق البلديات (مراع او بيادر او عقارات متروكة مرفقة)، نشأت عليها ابنية خلال الحرب لا تزال تتوسع، ولم تصدر في شأنها بعد مراسيم التمليك او الهدم، ولم يبت شأنها بعد ولا تزال عالقة.

- ما من خرائط مساحة ومصورات او مستندات رسمية تحدد الاملاك العامة في المناطق غير الممسوحة، مما يدفع المواطنين الى محاولة تملكها عن طريق وضع اليد.

نعدد هنا بعض النزاعات قائمة بين عدد من البلدات والقرى المتجاورة على ملكية الاراضي المشاع في عكار:

- بين بلدتي عكار العتيقة وفنيدق على ملكية أراض في منطقة القموعة
- بين القبيات وبيت وجعفر على منطقة كرم شباط
- بين عكار والهرمل على غابة القلة

وغيرها الكثير من النزاعات التي تسببت مراراً بتداعيات أمنية أدت الى وقوع العشرات من القتلى و الجرحى.

14
الاثنين 18 تشرين الثاني 2016
www.albaladonline.com
الرياضي 17-15 | اقتصاد 14-12 | آراء 11 | محليات 10 | تحقيقات 9-7 | أخبار البلد 6-3

عكار ضحية إهمال السياسات الاقتصادية

مع 800 كلم و500 ألف نسمة، تشكل محافظة عكار إحدى أهم المحافظات في لبنان من ناحية الزراعة وتعيطا دور خزان للجيش اللبناني. إلا أن السياسات الاقتصادية المتبعة ساهمت في التراجع الإنمائي والإقتصادي لهذه المحافظة.

بقلم البروفسور جاسم عجاقة *

تشكل مساحة عكار 8 بالمئة من مساحة لبنان وبلغ عدد سكان البلدات والضيع التي تحويها محافظة عكار 500 ألف نسمة في ظل غياب أي إحصاء رسمي. ويتمتع سكان عكار بأدنى نسبة دخل فردي على الصعيد الوطني ذلك أن أكثر من 75% من سكان المحافظة يعيشون بدخل شهري أقل من 110 دولارات أميركية و20% يعيشون بأقل من 40 دولارا أميركيا شهريا. وبذلك تأتي محافظة عكار على رأس المحافظات اللبنانية من ناحية الفقر الذي تعود أسبابه بالدرجة الأولى إلى الإهمال في السياسات الاقتصادية في عكار.

الزراعة

وتشتهر عكار بالزراعة مع 17% من مزارعي لبنان و16% من المساحة المزروعة بمعدل 12,6 دونما لكل مزارع ومن أهم الزراعات في هذه المحافظة: القمح (22% من مجمل زراعة القمح في لبنان)، الشعير (6%)، الذرة (64%)، الخضرة (22%)، الخس (10%)، البقدونس (53%)، الصعتر (29%)، النعنع (33%)، الملفوف (19%)، السبانخ (66%)، البندورة (18%)، خيار (13%)، باذنجان (38%)، الشمام (10%)، كوسى (35%)، الدرنات (24%)، بطاطا (27%)، بصل (14%)، فاصوليا (27%)، حمص (19%)...

إلا أن المشكلة تكمن في أن هذا القطاع يفتقر إلى الإستثمارات التي تسمح له بإحتلال موقع ريادي يعود بالفائدة على سكانه وعلى لبنان. وأهم هذه المشاكل تبقى مشكلة الري حيث أن نصف المساحة الصالحة للزراعة فقط يتم ريها (157 ألف دونم من أصل 354). والأهم أن طريقة الري هي طريقة بدائية كما في كل لبنان. هذا الأمر يعيق الزراعة بالطبع لأن العديد من الزراعات تحتاج إلى مياه للري خصوصاً في فصل الصيف.

السوق اللبناني

وتأتي المشكلة الثانية في المعدات المستخدمة في الزراعة. إذ بمعظمها هي أدوات بدائية ولا توجد مكننة كفيلة برفع الإنتاج إلى درجة تسمح أقله بسد حاجة السوق اللبناني. فعلى سبيل المثال، يستورد لبنان القمح مع العلم أن سهول القمح واسعة ومتسعة وكفيلة بسد حاجة السوق اللبناني إنما ماتم مكننة الزراعة والإنتاج والتي تلعب دور رافعة في الإنتاج.

أيضاً هناك مشكلة تصريف المحصول الزراعي والذي يقع على كاهل مزارع لا يملك ما يكفي من المال لتسويق محصوله! هذا الأمر يدفعه إلى الوقوع تحت رحمة تجار الجملة الذين يشترون المحصول عادة بأسعار بخسة لا تسد في بعض الأحيان كلفة الزراعة. وهنا الواقع الأليم سببه غياب: (1) سوق شعبي للتسويق في منطقة عكار. و (2) طرقات مقبولة تسمح بتنقل سهل داخل المحافظة.

منافسة

وجاء النزوح السوري منذ العام 2011 ليقضي على اليد العاملة العكارية من خلال منافستها في العمل الزراعي وغيره وبالتالي أصبح هناك تهميش للمواطن العكاري في قلب منطقته.

من هنا نرى أهمية وضع سياسة واقعية وقابلة للتنفيذ تقوم على مشاريع واقعية مع تاريخ بدء ونهاية لكل مشروع. هذه السياسة يبقى محورها الإنماء في منطقة عكار والمساعدة في رفع الدخل الفردي في هذه المنطقة.

أولاً: إنشاء وتأهيل شبكة الطرق الداخلية في عكار بما يسمح للحياة الاقتصادية بالتنقل داخل محافظة عكار. هذا المشروع هو مشروع حيوي وأساسي لمنطقة عكار ولا يمكن الحديث عن أي تقدم إجتماعي في عكار دون شبكة طرق حديثة. وهذا الأمر يتطلب مبادرة من قبل الدولة اللبنانية.

ثانياً: دعم قروض للقطاع الزراعي خصوصاً لتحديث المعدات التي يتم إستخدامها في الزراعة ما سيشكل رافعة للإنتاج تعود بالخير على أهل عكار وعلى الاقتصاد اللبناني.

ثالثاً: دعم مشروع تحديث شبكة ري (نقطة-نقطة) التي تمكن من زيادة مساحة الأرض المروية وتوفر المياه التي يفتقدها لبنان في ظل سوء إدارة في قطاع المياه.

رابعاً: خلق سوق تجاري ضخم في وسط محافظة عكار حيث يكون الوصول إليه سهلا بواسطة شبكة الطرقات. هذا السوق يسمح للمزارعين بتسويق منتجاتهم وبيعها بسعر مقبول (فوق سعر الكلفة) وبالتالي يزيد مدخول الفرد.

خامساً: العمل على مد شبكات مياه للشرب في كل المحافظة إذ لا يعقل أنه وحتى اليوم تبقى في لبنان بيوت لا تصلها مياه الشرب وغير موصولة على الشبكة.

سادساً: دعم السياحة في هذه المحافظة التي تنعم بثروات طبيعية وخصوصاً المواقع الأثرية والتراثية والغابات. هذه الأخيرة يتم التعدي عليها بشكل متواصل من قبل أشخاص «مدعومين». أضف إلى ذلك فإن دعم السياحة يأتي ضمن مشروع قروض لخلق فنادق ومطاعم تُغطي المناطق التي تُشكل مستقبلاً سياحياً واعداً.

سابعاً: إنشاء محطة توليد كهرباء في المنطقة تسمح للعكار وبين بالإستفادة من الكهرباء والتنعم بشبكة توزيع تشمل كل المحافظة دون الوقوع تحت رحمة أصحاب المولدات.

ثامناً: تشجيع وإنشاء بعض المراكز التجارية الضخمة في المنطقة لما لها من تأثير في الحياة الاقتصادية من ناحية دورها التفاعلي الذي يزيد من الإستهلاك المحلّي وبالتالي يعود بالفائدة على سكان المنطقة.

تاسعاً: دعم الأفراد في خلق شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في قلب محافظة عكار لما في ذلك من تأثير إيجابي على خلق فرص العمل وبالتالي خفض البطالة ورفع المدخول الفردي.

عاشراً: لجم عمل اليد العاملة السورية في هذه المنطقة لما لها من ضرر هيكلي على سوق العمل العكاري. وهذا الأمر أساسي ويتطلب تدخلا كبيرا من قبل الدولة اللبنانية.

أطفال عكار

بالطبع هناك العشرات من المشاريع الأخرى. لكن وحسب تقديرنا فإن سياسة مبنية على النقاط الأنفة الذكر كفيلة برفع المدخول الفردي للمواطن العكاري وبالتالي ستزيد من نسبة التعليم بين الشباب. الجدير بالذكر أن 46% من أطفال عكار يتركون المدرسة قبل وصولهم إلى صف البروفيه كما أن زيادة المدخول ستسمح بزيادة تحسين نوعية الأكل والطبابة وبالتالي تخفف من الأعباء على خزينة الدولة.

أيضاً يمكننا القول أن منطقة عكار وفي ظل الحل الأقل للأزمة السورية مرشحة أن تحتل مركزاً مهماً من ناحية أن إعادة إعمار سورية الذي سيمتد على عشرات السنين) يتطلب من الشركات أن تقيم في مناطق قريبة وفيها من الخدمات الكافية. وهذا يعني أن عكار قد تستفيد بحكم موقعها على الأقل وقربها من سورية. لكن هنا الأمر ليس بالوحيد. فإحتمال إنشاء ممرّين نفط وغاز إستراتيجي في لبنان. بغرض إنشاء خزانات وعكار هي أحد المواقع الذي قد يستفيد من هذا الأمر ما سيعد بنمو في هذه المحافظة قد يفوق الـ 10%.

* خبير إقتصادي وإستراتيجي

البلد تصدر يومياً عن مطبعة انترا - السبتية albaladnews@albaladonline.com الشكاوى

https://tinyurl.com/bd9yxx2c

قضية القرقف: الشيخ أحمد شعيب الرفاعي، ضحية الفساد و تخلي الدولة عن دورها

تشكل قضية القرقف نموذجاً عن الفساد المستشري في إدارة البلديات والسطو على الاملاك العامة وغياب المحاسبة الذي وقع ضحية محاربته الشيخ أحمد شعيب الرفاعي حيث قتل في شباط 2023 على يد إبن عمه يحيى الرفاعي، رئيس بلدية القرقف المتهم منذ عام 2010 من قبل أبناء بلدته بهدر المال العام والإثراء غير المشروع وتحويل المشاريع العامة الى استثمارات خاصة، فضلًا عن بيع مشاعات البلدة، وهو الملف الأهم الذي فاقم الخلافات.

رفعت شكاوى متكررة من قبل عدد من أبناء البلدة منذ عام 2012 ضد رئيس البلدية، متهمين إياه بالتعدي على الأملاك العامة، وتحويل العقارات من ملك جمهوري الى ملك بلدي من دون موافقة مجلس الوزراء، ومن ثم بيعها الى أهالي البلدات المجاورة (وادي الجاموس، ببنين، طرابلس...) الذين شيّدوا أكثر من 200 منزلًا فوقها. لم يوفر يحيى الرفاعي، بحسب المصادر، "وسيلة إلا ولجأ إليها لتمرير التجاوزات وعقد الصفقات، وقد تقاضى من هذه العمليات ملايين الدولارات، عبر تزوير رخص البناء واستبدال أرقام العقارات".

خاض الشيخ المغدور أحمد الرفاعي معركة شرسة مع رئيس البلدية و فضح ممارساته وفساده كما انتقد الشيخ علناً في فيديوهات نشرها على "الفايسبوك" وأظهر إستنسابية القوى الأمنية بعد تعرض شقيقه لمحاولة قتل من قبل أقارب رئيس البلدية. بحسب الشيخ، إن "العناصر الامنية تجلس في مقهى الضيعة مع مطلقي النار" رغم وجود دعاوى بحقهم. وفي عام 2019، احرقت سيارة الشيخ احمد الرفاعي من قبل سائق زوجة رئيس البلدية وذلك بعد مطالبته بإقالة رئيس البلدية.

المؤسف بالأمر هو ان قبل مقتله بفترة وجيزة، صرح في فيديو على فايسبوك منتقدا القوى الأمنية: "قلنا إن الشخص

الذي اعتدى على أخي يسهر مع قوات الأمن إلا أنهم تركوا الجاني وذهبوا لاعتقال أخي الذي يسعى وراء لقمة عيشه".

بإختصار دفع الشيخ الرفاعي ثمن حياته لمواجهة الفاسدين الهاربين من العدالة وقضيته تبقى مثالا صارخا عن نتائج الفساد وعدم محاسبة الفاسدين من قبل المراجع القضائية والأمنية.

لمزيد من المعلومات عن قضية الشيخ الرفاعي و ملف الفساد في القرقف:

https://tinyurl.com/npv3tmf5

استخدام السـلطة لمنافع خاصة

في العام 2016، أقدم النائب السابق هادي حبيش على إرتكاب مجزرة بيئية متمثلة بإقتلاع أكثر من 4500 شجرة معمّرة وبيعها حطباً (نحو 7 آلاف طن تُقدر قيمتها بـ 900 ألف دولار آنذاك) من أجل شق طريق إلى قصر كان يبنيه على هضبة حرجية في القبيات، يملك في أحد عقاراتها (العقار رقم 3497) 200 سهم فقط، وذلك على نفقة وزارة الزراعة بواسطة شركة خاصة يشارك أحد أقرباء حبيش في ملكيتها.

أكثر من ذلك، عمد حبيش على شق الطريق وتعبيدها على نفقة وزارة الأشغال ومن مخصّصات بلدة القبيات وجوارها.

كما تجدر الإشارة إلى أن حبيش لم يكتفِ بإقتلاع الأشجار في العقار الذي يملك منه 200 سهم فقط، بل كرر جريمته في العقار المجاور رقم 3498 جمهوري (مشاع) التي تبلغ مساحته مئات آلاف الأمتار من الأشجار الحرجية.

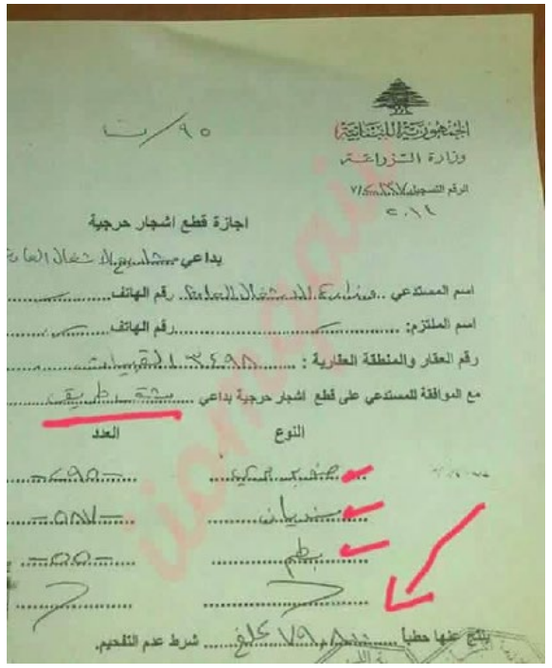

https://tinyurl.com/2tuacken
https://al-akhbar.com/Politics/349549

تهمة هدر المال العام

حضر المحامي زياد بيطار ممثلًا بلديات عكار، ليتخذ صفة الإدعاء الشخصي بحق شركتي "سوكلين" و"سوكومي".

أوضح بيطار عند خروجه بعد جلسة التحقيق، أن بلديات عكار طلبت من القاضي عويدات التوسع بالتحقيق واتخاذ صفة الادعاء الشخصي ضد الشركتين. وأشار بيطار أن "البلديات اليوم لا تملك العقود التي على أساسها تم دفع أموال البلديات الى سوكلين". أضاف المحامي أنه "عندما نحصل على العقود نبني على الشيء مقتضاه" من دون أي توضيحات إضافية حول تأثير مضمون العقود على توجه البلديات. في مطلق الأحوال، جدد بيطار التعبير عن الاستنكار لتصرف الحكومة بأموال البلديات، موجهاً سؤالًا إلى "وزير المالية ووزير الداخلية" آنذاك، لا سيما أن بلديات عكار لا تستفيد بأي شكل من خدمات الشركتين.

أما عن قرار المدعي العام المالي، فوصفه بيطار بالخجول إلا أنه على الرغم من ذلك يخاطب القضاء بالقول " انت اليوم خطوت خطوة جريئة وكبيرة بمواجهة دويلة سوكلين".

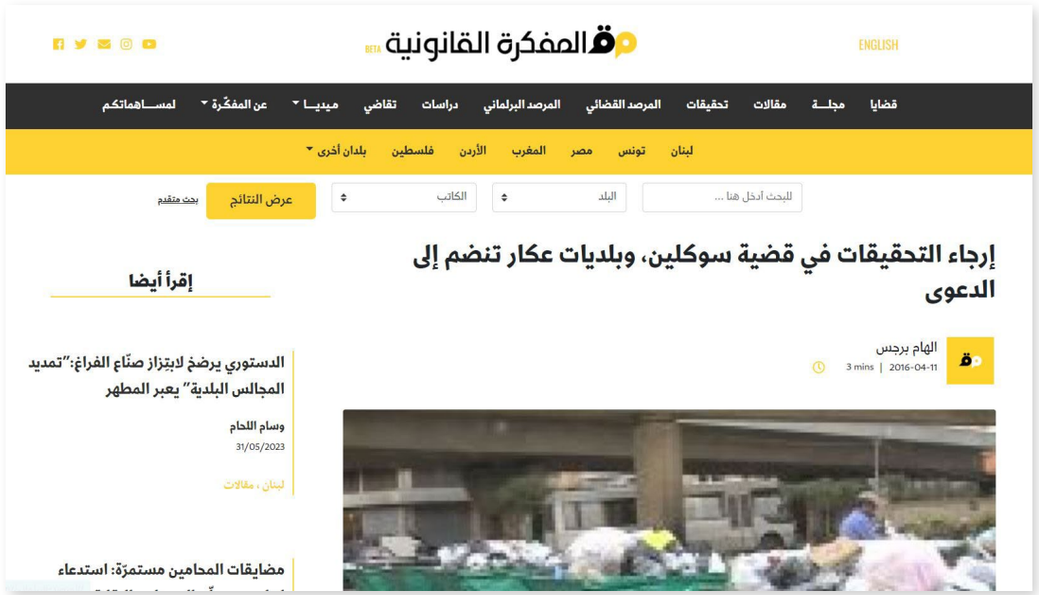

https://tinyurl.com/eubh5p7r

٩ جدول الرصد لقضايا تحوم حولها شبهات فساد في عكار

الخبر	التاريخ	الرابط	القطاع
هجمة غير مسبوقة على الغابات عكار: انطلاقة مبكرة لموسم الحطب	14/10/2013	https://tinyurl.com/3zw-murb9	اعتداء على الغابات/ تواطىء الاجهزة الأمنية
عكار: الاعتداءات على الأملاك العامة تتفاعل	27/12/2014	https://tinyurl.com/mwtf38sx	الاعتداءات على الأملاك العامة
مشاعات» في برقايل» وجديدة القيطع قنابل موقوتة قد تفجّر خلافات بين العائلات	18/5/2015	https://tinyurl.com/yt5huuxh	وضع اليد على الاملاك العامة و مشاعات الدولة
أملاك الوقف في عكار... بين التعديات والحماية	15/7/2015	https://tinyurl.com/mr484hch	
مَن يغطي فساد البلديات في عكار؟	30/1/2016	https://tinyurl.com/3jdcrtez	هدر مال عام / فساد في البلديات
عكار: التعديات ووضع اليد تستهدف الغابات وضفاف الأنهر لا خرائط مساحة أو مستندات تحدد الأملاك العامة	28/3/2016	https://tinyurl.com/mwf8b2bj	وضع اليد على الاملاك العامة و مشاعات الدولة
إرجاء التحقيقات في قضية سوكلين، وبلديات عكار تنضم إلى الدعوى	11/4/2016	https://tinyurl.com/eubh5p7r	هدر أموال عامة في ادارة النفايات الصلبة

الخبر	التاريخ	الرابط	القطاع
تهون لأجل «فيلا» هادي !حبيش	29/8/2016	https://www.alraiion-line.com/news/1258	استخدام نفوذ سياسي انتهاكات بيئية
٢٩٥ شجرة صنوبر بري و٥٨٧ شجرة سنديان و٥٥ شجرة بطم ضحايا فتح طريق خاص لقصر هادي حبيش في القبيات	1/9/2016	https://www.beirutobserver.com/2016/09/hadi-hobeish-4/	استخدام نفوذ سياسي انتهاكات بيئية
بلديات عكار وحكاية الفساد المستمر.. برج العرب نموذجا	24/1/2018	https://tinyurl.com/2vy7puwy	فساد و هدر في مشاريع البنى التحتية- أموال البلديات
في عكار فوضى بناء «والرخص رهينة «موظف	21/03/2018	https://tinyurl.com/ytdv8bbt	سمسرة لتمرير معاملات ورخص بناء- محافظة عكار
حفر الجبال وبيع المشاعات في عكار: العرض متواصل	16/04/2018	https://tinyurl.com/mt5c7esv	وضع اليد على الاملاك العامة ومشاعات الدولة
عكار الشتوة الأولى تكشف حجم الفساد.. أين أموال الأشغال؟...	12/9/2018	http://lampress.net/News.php?ID=16371	فساد و هدر في مشاريع البنى التحتية- أموال البلديات و وزارة الأشغال
استباحة كاملة لجرود عكار والضنية والهرمل: مجزرة كسّارات بتغطية رسمية	28/8/2019	https://tinyurl.com/558yd9x7	تعديات على أملاك الدولة، جرائم بيئية تغطية من وزارتي الداخلية و البيئة

الخبر	التاريخ	الرابط	القطاع
رئيس بلدية القرقف العكارية إلى القضاء بتهمة الفساد والهدر	8/12/2019	https://al-akhbar.com/Politics/279069	فساد و هدر في البلديات
محافظ عكار: رفع الحصانة عن اربع مجالس بلديات واحالة ملفاتها الى القضاء المختص بالإضافة	20/2/2020	https://tinyurl.com/34wkje8t	هدر مال عام / فساد في البلديات
بالأسماء والتفاصيل: تهريب "متواضع" على حدود عكار	18/03/2020	https://tinyurl.com/5e8h4ne4	تهريب/ غطاء من سياسي عكار
حلبا الحكومي خارج زمن «كورونا»: ضحية المحاصصة وفساد الإنماء والإعمار	27/4/2020	https://tinyurl.com/brze8xcd	محاصصة و فساد وزارة الصحة- مجلس الانماء و الاعمار- سياسي عكار
عاملان سوريان ضحية استهتار شركة "دنش" للبنى التحتية بعكار	22/5/2021	https://tinyurl.com/5yj3mfnm	فساد شركات متعهدة، مجلس الانماء و الاعمار
فاجعة عكار تفضح المهربين والمحتكرين وأصحاب المواقف الشعبوية على حساب دماء اللبنانيين متى الخلاص؟!	16/8/2021	https://www.minis-tryinfo.gov.lb/66906	تورط مسؤولين في تهريب محروقات و مواد غذائية/ غطاء من سياسي عكار
نواب عكار الضالعون بشبكات تهريب المحروقات وتخزينها	20/8/2021	https://tinyurl.com/ymwjsr34	تهريب محروقات/ غطاء من سياسي عكار الامنية

الخبر	التاريخ	الرابط	القطاع
البنّاء يزدهر في عكار بدون تراخيص: ترضيات مالية للأمنيين	29/4/2022	https://tinyurl.com/2p8zjbhu	مخالفات بناء- رشى انتخابية- فساد الاجهزة الأمنية
عكار: التهريب هو السياسة..	19/5/2022	https://tinyurl.com/2p8h355h	تهريب وأعمال غير شرعية من سياسي المنطقة
بالوثائق - دعوى هدر وإختلاس بحقّ نائب مُنتخب!	27/5/2022	https://www.al-loubnania.com/newsdet.aspx-?id=486724	هدر و اختلاس في البلديات
بلدية البيرة: لوضع حد للإعتداء على الأملاك الوقفية والمشاعات فهذه التصرفات تستدعي تصرفات مضادة نحن بالغنى عنها	13/8/2022	https://www.baladi-yat.org/?p=18091	الاعتداءات على الأملاك العامة و الوقفية
جولة وزير الصحة إلى عكار تكشف المستور: المنظمات الدولية في مرمى البلديات	11/10/2022	https://tinyurl.com/2a9wf6vf	تهم فساد للمنظمات الدولية العاملة في عكار
بعد جريمة اغتيال احمد الرفاعي... طلب من السبع الى النيابة العامة	27/02/2023	https://www.vdlnews.com/news/257416	الاعتداءات على الأملاك العامة و الوقفية- فساد البلديات
مساعدات "منهوبة" في عكار العتيقة.. والبلدية ينخرها الفساد!	13/03/2023	https://mediael-balad.com/leba-non/354099	فساد البلديات

١٠ | التوصيات

بعد تسليط الضوء على أهم قضايا الفساد في طرابلس وعكار والإجراءات القانونية المتاحة لمواجهتها، يتعين علينا أن نركز على أبرز التوصيات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة:

1- توصيات الخبراء

- أولًا: المحامي نزار صاغية،
لمدير التنفيذي لل"مفكرة القانونية"

يعتبر المحامي نزار صاغية أن سياسية الإفلات من العقاب التي تحمي الفاسدين في لبنان مبنية على 9 عناوين تستلزم خوض 9 معارك لمواجهتها هي:

1. **معركة كسر السرية**:تصدي كل محاولات الحد من حرية التعبير كونها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بجهود مكافحة الفساد.

2. **معركة حرية التعبير:** تصدي كل محاولات الحد من حرية التعبير كونها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بجهود مكافحة الفساد.

3. **معركة الحصانات**: لفصل بين الحصانة للأعمال التي تعتبر من صلب الوظيفة وتلك التي لا تعتبر منها.

4. **معركة الصفة:**حث القضاء على التوسع بمفهوم "الصفة" في قضايا الشأن العام التي تهدف إلى حماية المجتمع.

5. **معركة مرور الزمن**: عدم الإعتداد بدفع سقوط الحق العام بمرور الزمن بجميع قضايا الفساد.

6. **معركة قانون المنافسة:** حث الجهات المعنية على تطبيق القانون رقم 281

تاريخ 15/03/2022 وتشكيل الهيئة الوطنية للمنافسة لمنع الإحتكارات وتنظيم السوق اللبناني.

7. **معركة تضارب المصالح:** إعادة النظر في طريقة تشكيل وتعيين بعض المجالس والهيئات الرقابية في لبنان بشكل يؤمن إحترام مبدأي النزاهة والشفافية.

8. **معركة الإستقلالية:** الوقوف بوجه كل التدخلات السياسية في الإدارات الرسمية لضمان حسن سير عملها بشكل مستقل يؤمن المساواة بين كل المواطنين.

9. **معركة مرجعية القضاء:**دعم القضاة في الملفات المتعلقة بقضايا الفساد نظراً لصعوبة المرحلة الحالية ودور القضاء الأساسي في محاسبة المرتكبين.

ثانياً: الدكتور جان العلية،
رئيس هيئة الشراء العام

يعتبر الدكتور جان العلية أن قانون الشراء العام هو بداية لتغيير نهج الشراء العام في لبنان حيث أدخل الكثير من الإصلاحات التي تزيد من الشفاقية وتمكن المواطنين من الحصول على المعلومات الازمة لمحاربة الفساد.

إرتكزت توصيات رئيس هيئة الشراء العام على كيفية تطوير منظومة الشراء العام ودور المواطن في هذا الخصوص:

1. حث المواطنين المهتمين بمكافحة الفساد على التركيز على مفهوم **"صاحب الحق الإقتصادي" (Ultimate Beneficial Owner)**

2. زيارة موقع هيئة الشراء العام **www.ppa.gov.lb** دورياً للإطلاع على العقود المبرمة من قبل الجهات الشارية بهدف إبلاغ الجهات المختصة عند الإقتضاء.

3. توسيع صلاحيات هيئة الشراء العام لجهة إعطائها بعض صلاحيات إدارة المناقصات.

4. إعتماد الإدارة نهج تشاركي مع المواطنين بهدف تشجيع المساءلة.

5. إلزام كل الجهات الشارية بتطبيق المادة 9 من قانون الشراء العام إحتراماً لمبدأ الشفافية الذي يرتكز عليه القانون.

ثالثاً: الدكتور أنطوان الضاهر،
رئيس مجلس البيئة في القبيات

بناءً على مسيرة استمرت لأكثر من 30 عامًا في المجال البيئي في عكار، يرى الدكتور أنطوان الضاهر أن المواطنين بشكل عام والناشطين بشكل خاص يجب أن يولوا اهتمامًا خاصًا بالتالي:

1. "القانون": الإستناد على الحقوق المكرسة في النصوص القانونية لمواجهة التعديات والمخالفات البيئية والنظر للقانون كوسيلة للحماية والردع، حيث يمكن للناشطين استخدامه لتوجيه الشكاوى والإخبارات وتقديم الدعاوى ومطالبة المراجع المختصة بتنفيذ الإجراءات القانونية الازمة ضد المعتدين.

2. "الإعلام": الإستفادة من مواقع التواصل الإجتماعي لنشر الوعي البيئي وتوثيق التعديات والمخالفات البيئية وتوجيه الدعوات للمشاركة في التحركات والتجمعات الرامية الى مساءلة ومحاسبة المسؤولين.

3. "في الإتحاد قوة": تشكيل مجموعات ضغط ومناصرة لتحقيق المطالب لأن من شأن ذلك أن يعزز قدرة الناشطين على التأثير على رأي صناع القرار إضافة إلى أن للعمل الفردي في المجال البيئي مساوئ كثيرة كقلة الدعم والتعب والعزلة الإجتماعية وصولًا إلى المخاطر الشخصية كالتهديدات والإعتداءات.

2- توصيات المعهد

يعتبر المعهد أن هذا الدليل البحثي هو بمثابة أداة لتمكين المواطنين وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لمكافحة الفساد وزيادة الشفافية إلا أن هذا الدليل لا يكون كاملًا دون التوقف عند بعد التوصيات التي تهدف إلى تحسين الممارسات والسياسيات العامة:

1. العمل على زيادة وعي المواطنين للإطار القانوني لمكافحة الفساد في لبنان عبر إقامة ورش تدريب في كافة المناطق اللبنانية والإدارات الرسمية والبلديات ونشر فيديوهات توعوية على مواقع التواصل الإجتماعي.

2. إعداد موقع الكتروني متخصص لرصد وكشف شبهات الفساد في طرابلس وعكار مصممًا بطريقة تسهل على المستخدمين من كافة الأعمار والفئات عملية الإبلاغ عن الشبهات وتقديم المعلومات ذات صلة من جهة، ومن جهة اخرى توفير نظام أمان متقدم يحمي سرية وسلامة كاشفي الفساد على الموقع.

3. حث الجهات المسؤولة على تفعيل دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وإستكمال كل الإجراءات الإدارية والمالية المتعلقة بها.

4. العمل على إنشاء لجان قانونية متخصصة مؤلفة من محامين وحقوقيين مستقلين في المناطق لمساندة الناشطين في جهود مكافحة الفساد لا سيما من خلال تقديم الاستشارات القانونية وتقديم النصائح والتوجيهات فيما يتعلق بالإجراءات القانونية.

5. نشـر ثقافـة التوثيـق وجمـع الأدلـة الموثوقـة والإثباتـات والتسـجيلات الصوتيـة والمرئيـة ضمـن حـدود الآداب والقانـون مـن أجـل تقديمهـا للجهـات المختصـة وتعزيـز فـرص النجاح في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالفسـاد.

6. بنـاء علاقـات متينـة مـع صحافييـن وإعلامييـن مسـتقلين، وخاصـة أولئـك المتخصصيـن فـي الصحافـة الاسـتقصائية لضمـان توفيـر تغطيـة إعلاميـة فعالـة وتسـليط الضـوء بشـكل واسـع على عمليات الفسـاد الحاصلة والتأثير بالرأي العام المحلي والوطني.

7. خلـق مجموعـة ضغـط تعنـى بتطويـر ذهنيـة المسـائلة والمحاسـبة فـي القطـاع العـام وتحفيـز المواطنيـن علـى رصـد ونشـر معلومـات متعلقـة بقضايـا الفسـاد وتشـجعيهم على مشـاركة تجارب ناجحة في محاسـبة الفاسـدين.

8. مناصـرة المحامين المدافعيـن عـن الصالـح العـام وعـن حقـوق المجتمـع وتصـدي كل محاولات إخضاعهم للرقابة المسبقة.

9. تأسـيس شـبكة حلفـاء مـن موظفيـن عموميـن مشـهود لهـم بالنزاهـة ومـن شـركاء مـن القطـاع الخـاص متضرريـن مـن غيـاب الشـفافية وإستشـراء الفسـاد فـي الدولـة ومـن حقوقييـن مهتميـن بقضايا الشـأن العـام ووسـائل إعـلام مناهضـة للفسـاد.

10. حـث البلديـات علـى إسـتعمال التكنولوجيـا وتطبيـق مبـادئ الحوكمـة الإلكترونيـة الرشـيدة عبر إتاحـة البيانـات العامـة للمزيـد مـن الشـفافية والمحاسـبة.

١١ | الخـاتمة

فـي الختـام، يـود المعهـد أن يشـكر كل مـن سـاهم فـي إنجـاز هـذا الدليـل البحثـي كمـا يـود فريـق عملـه أن يعبـر عـن امتنانـه العميـق للمواطنيـن الملتزميـن الذيـن يعملـون علـى تعزيـز النزاهـة والشـفافية فـي مجتمعنـا بالرغـم مـن التحديـات والصعوبـات الكبيـرة التي يواجهونها.

وإن المعهـد علـى درايـة تامـة بـأن مكافحـة الفسـاد هـي مهمـة شـاقة وتحتـاج إلـى جهـود حثيثـة ومتواصلـة ولكنـه مؤمـن بـأن مـن خـلال مشـاركة المعلومـات والمـوارد وتبـادل الخبـرات يمكـن تحقيـق تقـدم كبيـر فـي خفـض مسـتويات الفسـاد في لبنان بكل أشـكاله وأساليبه.

وأخيـراً، يأمـل المعهـد أن يكـون هـذا الدليـل البحثـي إرشـادًا قويًـا للمواطنيـن فـي لبنـان بشـكل عـام ولبنـان الشـمالي بشـكل خـاص يعـزز الوعـي بأهميـة مكافحـة الفسـاد، ويشـجع علـى المشـاركة الفعالـة فـي جهـود الحـد مـن هـذه الآفـة الضارة.

١٢ | الملحق

1- حملة المناصرة

متى نحتاج لحملة المناصرة؟

عندما تكون أسباب المشاكل والمعوقات التنموية أو جزء منها تقع على مستوى أعلى من المستوى المجتمعي، ناتجة عن عدم قيام الجهات والشخصيات المسؤولة بتحمل مسؤولياتهم اللإنسانية تجاه الاخرين وبالشكل المطلوب.

حملة المناصرة أو ADVOCACY CAMPAIGN:

تعني نشر أو تعميم أو فضح أو الترويج لأجندة أو لقضية أو لمشكلة على المستوى الشعبي أو الجماهيري، حيث إطلاق صرخة أو رسالة المدافع أو المدافعين "أصحاب القضية" لتسمع من قبل أكبر عدد ممكن من الجماهير وأصحاب القرارات أو من صاحب القرار.

هي عملية المساندة والتأييد حتى يتم تحقيق الانتصار والكسب للقضية التي يتم الدفاع عنها وتحتاج الى اجراء تغيير قانوني أو سياسي، عبر مواقف التأييد والمساندة التي يقوم يقتنعون بالفكرة ويقبلون مناصرتها ويتحمسون في سبيل حدوث التغيير المطلوب.

الحملة أو CAMPAIGN:

هي مجموعة من الخطوات اللازمة لتحديد قضية ما والبحث عن المعلومات المرتبطة بها، ثم وضع هدف دقيق قابل للتنفيذ لوضع خطة تعريف وضغط وتحقيق مساندة وتأييد له،
ثم وضع ميزانيات للتكاليف المتعلقة بالحملة وبالمواد التي يتوفع الحاجة اليها، وتحديد الفترة الزمنية لتحقيق الهدف ، وقد تكون مقسمة الى عدة مراحل.

أهداف حملة المناصرة وأنواعها:

للتأثير بالسياسات والممارسات العامة
للتأثير بسياسات وممارسات الشركات الكبيرة
للتأثير بتوجهات الرأي العام
للتأثير بأصحاب القرار
تمكين الضحايا وتنظيمهم
الترويج لحقوق الإنسان وللعدالة الاجتماعية.
تحقيق حرية التعبير بوجه الاستغلال والظلم والتعدي
تحقيق الديمقراطية الحقيقية

حملة المناصرة وأنواعها:

يمكن لأنماط الحملات ان تتعدد وتتنوع وذلك حسب :

-الإطار الزمني الذي يحكمها
-الحيز المكاني الذي تتحرك في مجاله
-الموضوع الذي تتناوله أو الفئات الاجتماعية التي تساهم في الحملة

حملة المناصرة أدواتها، واستراتيجيات التدخل ونذكر منها:

وسائل الاتصال الغير لفظية مثل:

-المنشآت والمعدات والديكورات
-الرسوم والمجسمات
-وسائل التعبير بالأشياء المادية
-النشرات
-الكتيبات
-المعارض
-الأفلام
-وسائل الاتصال الشخصي

التقارير على انواعها:

-إخبارية
-تحليلية
-سنوية
-احصائية
-ادارية
-تفسيرية
-علمية
-منشورات مختلفة

عبر الانترنت او مباشرة:

-المقابلات
-الندوات
-المحاضرات
--المؤتمرات
-المناظرات
-الاحتفالات
-بودكاست

2- المراجع

- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

https://www.omsar.gov.lb/Media/Publications/Strategies/AntiCorruptionNationalStrategy

- الموقع الإلكتروني لمنظمة الشفافية الدولية - Transparency International

https://www.transparency.org/en/countries/lebanon

- الموقع الإلكتروني لمنظمة The World Justice Project

https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/country/2022/Lebanon

- المفكرة القانونية، إيلي الفرزلي، مقال "هيئة مكافحة الفساد" مقيّدة: النظام الداخلي عالق لدى شورى الدولة منذ عام https://legal-agenda.com/

- الموقع الإلكتروني لمجلس النواب اللبناني https://www.lp.gov.lb/

- الجامعة اللبنانية مركز الابحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية

- كتاب أصول المحاكمات الجزائية، فيلومين نصر، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2013

Layout Design by Tharaa Captan

TRIPOLI INSTITUTE FOR POLICY STUDIES - TIPS

Salim Takla Street, Dam w Farez,
near Seven to Twelve super market,
Tripoli, Lebanon

tipslb
tips.leb
info@tips-lb.org
www.tips-lb.org